INDIVIDUELL MÄNNISKOHJÄLP
SWEDISH DEVELOPMENT PARTNER

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

بحثٌ استكشافي

تصوّر الفلسطينيّين/ات لمؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة

أُكتوبر/ تشرين أَوّل
٢٠٢١

حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعي

تصوّر الفلسطينيّين/ات لمؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة

باحث رئيس: عبد العزيز الصّالحي

باحثة مساعدة: ميساء أبو زهيدة

نقله إلى الإنجليزيّة: شركة رتاج للحلول الإداريّة

تدقيق لُغويّ: شركة رتاج للحلول الإداريّة

تحرير الدراسة: إيناس خطيب ومنى شتيه

تصميم: كامل قلالوة

تم إنجاز هذه الدراسة بالشراكة مع مؤسسة آي أم الشريك السويدي للتنمية. إن محتوى هذه الدراسة هو من مسؤولية مؤسسة حملة ولا يعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة آي أم الشريك السويدي للتنمية

نتطلّع لتواصلكنّ وتواصلكم معنا عبر القنوات التّالية:

البريد الإلكتروني: info@7amleh.org

الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org

الهاتف:9720774020670 +

تابعونا عبر صفحاتنا على مِنصّات الإعلام الاجتماعية: 7amleh

الفهرس

ملخّص تنفيذي **4**

مقدّمة **6**

مفهوم المجتمع المدني، تطوّره وتعريفه **6**

مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة **8**
مؤسّسات المجتمع المدني في الضّفة الغربية وقطاع غزة 9
مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة في القدس 12
مؤسّسات المجتمع المدني في مناطق الـ48 13

تأثير الوضع الجيوسياسي على مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينية **16**

التضييق على مؤسسات المجتمع المدني/ الأهلي الفلسطينية **17**

منهجيّة الدّراسة **18**

نتائج لقاءات المجموعات البؤرية **25**

مخرجات مجموعة قطاع غزّة: أعباء كبيرة ومساحات ضئيلة 27

مخرجات مجموعة القدس: حرب على المؤسّسات المقدسيّة 28

مخرجات مجموعة مناطق الـ48: تحدّي سياسة "الأسرلة" 29

مخرجات مشتركة ما بين المجموعات البؤريّة 31

نقاش - استنتاجات وتوصيات **31**
المقابلات 33
المجموعات البؤريّة 33

ملخّص تنفيذي

يُقدّم المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة دراسةً استكشافيّة حول "تصوّر الفلسطينيين/ات لمؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينية". لتحديد هذا التصوّر تبنّت الدّراسة مجموعةً من المؤشّرات، تتعلّق بالمعرفة والرّضا وتطلّعات الفلسطينيين/ات، من مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطيني. قيست هذه المؤشّرات بثلاث وسائل مختلفة: استطلاعات الرّأي، والمجموعات البؤرية، والمقابلات الشّخصيّة. تشمل الدّراسة، إلى جانب تحليل المعطيات الّتي حصلنا عليها، مراجعة دراسات سابقة وبيانات رسميّة متوفّرة، حول مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ. نُفّذت الدّراسة في الفترة الواقعة ما بين شهري تمّوز وأيلول من هذا العام (2021)، وشارك 1203 أشخاص في استطلاع الرّأي، وشملت المجموعات البؤريّة 58 شخصًا، إلى جانب خمس مقابلات شخصيّة. مثّلت عيّنات البحث المناطقَ الفلسطينيّة كافّة (الضفة الغربيّة، قطاع غزة، القدس الشرقيّة، ومناطق الـ 48).

من أبرز النّتائج الّتي حصلنا عليها:

- 63% من المستطلَعين/ات وافقوا/ن مقولة "إنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ تعبّر عن المجتمع الفلسطينيّ".
- 47% من المستطلَعين/ات وافقوا/ن المقولة "لدى مؤسّسات المجتمع المدنيّ رؤية وأهداف واضحة".
- 46% من المستطلَعين/ات وافقوا/ن المقولة "إنّهم/ن يستطيعون لمس أثر عمل هذه المؤسّسات على المجتمع".
- 40% من المستطلَعين/ات يعرفون أنّ النّقاباتِ العماليّةَ والحقوقيّة تنخرط، بشكل مباشر، في عمل مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- 32.6% من المستطلَعين/ات راضون أو شبه راضين عن دَوْر مؤسسات المجتمع المدنيّ، في الرّقابة على دَوْر المؤسّسات الرسميّة.
- 23% من المستطلَعين/ات قالوا إنّ مؤسساتِ المجتمع المدنيّ أكثرُ نشاطًا في قطاع المرأة، والدَور الاجتماعيّ.
- 18% من المستطلَعين/ات قالوا إنّ مؤسّسات المجتمع المدني تنشط في القطاع الاقتصاديّ.
- 3% من المستطلَعين/ات يَرَون أنّ مؤسّسات المجتمع المدني تنشط بموضوع النّزاهة والشّفافية.
- 2% من المستطلعين/ات يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني تنشط بموضوع البيئة.

أمّا فيما يتعلّق بالمعلومات حول مؤسّسات المجتمع المدني، وآلية إيصال الأخبار والمعلومات، كانت أبرز النتائج:

- 68% من المستطلَعين/ات يستقون أخبار مؤسّسات المجتمع المدنيّ، من مواقع المؤسسات الإلكترونيّة.
- 58% من المستطلَعين/ات يستقون أخبارَ مؤسّسات المجتمع المدنيّ، من وسائل التّواصل الاجتماعيّ.
- 32% من المستطلَعين/ات يستقون هذه الأخبار من الأقارب والأصدقاء.

أمّا بخصوص الانخراط في أنشطة مؤسّسات المجتمع المدني، والاستفادة منها، تشير أبرز النّتائج إلى أنّ:

- 74.8% من المُستطلَعين/ات لم ينخرطوا بالمطلق، ولم يشاركوا في أنشطة المجتمع المدنيّ.
- 82% من المستطلَعين/ات لم يستفيدوا إطلاقًا، من أنشطة وخدمات مؤسّسات المجتمع المدنيّ.

تُرجمت هذه النتائج في لقاءات المجموعات البؤرية، التي أكدت على ضرورة أن تتواصل مؤسسات المجتمع المدنيّ- بشكل أوسع- مع الأفراد، وأن تنزل هي إلى القاعدة، وألّا تنتظر وصول القاعدة إليها. ومن أهمّ التّوصيات، التي خلصت إليها الدّراسة:

- على مؤسّسات المجتمع المدني توضيح رؤيتها وأهدافها؛ وعليها أن تخاطب الأفراد بوضوح أكثر، إلى جانب ذلك عليها أن تزيد من شفافيتها، في الإعلان عن الأنشطة والفعاليات الخاصة بها؛ حتّى يتسنّى للأفراد فهم الدّور المنوط بهذه المؤسّسة دونًا عن غيرها.
- على مؤسّسات المجتمع المدني تكثيف تواصلها مع المجتمع، واستخدام وسائل التّواصل الاجتماعي؛ لتصل لجمهور أوسع بسبب حالة الاغتراب، التي تعاني منها المؤسسات، وبالتّالي ستتمكّن من إفادة جمهورها.
- على مؤسّسات المجتمع المدني أن تكثّف من نشاطاتِها؛ لجذب متطوّعين وشركاء للعمل معها، وبالتّالي توسيع قواعدها الجماهيريّة.
- يجب التّركيز على استثمار المؤسّسات، في حضورها على منصّات التّواصل الاجتماعي، وهُوِيّتها الصّوريّة والرّقمية، حيث كشفت المقابلات ونتائج الاستمارة أنّ هذه هي الوسيلة الأهم للحصول على أخبار المؤسسات، ومعرفة أنشطتها وفعاليتها.
- على المؤسّسات الحفاظ على استمراريّة العمل، فالانقطاع يوّلد الفراغ، وهذا الفراغ أصبحت تملؤُه حِراكات شعبيّة غير مؤطّرة، بالتّالي على المؤسّسات احتضان هذه الحراكات وتوجيهها، لتستطيع المؤسّسات الوصول لجمهور أوسع.
- مع اختلاف احتياجات الأفراد، من منطقّة جغرافيّة لأخرى، يجب على المؤسسات أن تأخذ بالاعتبار أنّ عملها يجب أن يواكب احتياجات الأفراد – محليًّا- وأن تعمل المؤسّسة ضمن تخصّصها، ولا تزاحم على عمل المؤسّسات الأخرى في اختصاصاتها.
- يجب على مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينية أن تفكّر خارج الصّندوق؛ للعمل على التّشبيك فيما بينها، كي تحصل على تكامليّة في العمل، والوصول إلى أوسع مساحة جغرافيّة ممكنة في تقديم الخدمات، لأنّ الغايةَ حمايةُ المجتمع وتمكينه، لا تحويل القضية وجوهرها إلى منافسة ضمن إطار السّوق.
- يجب أن تركّز مؤسسات المجتمع المدني على إزالة العقبات أمام الأفراد، بما يتعلّق بصعوبة التّواصل مع المؤسّسات، النّاجمة عن بيروقراطية داخل بعض المؤسّسات، لأنّ تسهيل وصول الأفراد للمؤسّسات مسألة في غاية الأهمية، تعمل على زيادة ثقة الأفراد بها.

مقدِّمة

سُجِّلت في الثلاثة العقود الأخيرة آلافٌ من مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس ومناطق الـ48، تتوزّع أنشطتها وتخصّصاتها على قطاعات واسعة، على سبيل المثال: الاجتماعيّة، والحقوقيّة، والسياسيّة، والبحثيّة، والزراعيّة والبيئيّة. على مر السنوات قدّمت هذه المؤسّسات خدمات وفعاليّات ومساعدات جَمّة للمجتمع الفلسطينيّ، ومن هنا نمت الحاجة لمعرفة وفهم علاقة الأفراد بهذه المؤسسات.

تسلِّط هذه الدّراسة الاستكشافية الضّوء على تصوّرات الفلسطينيين/ات، لمؤسّسات المجتمع المدني في فلسطين، وذلك من خلال قياس مواقف أفراد المجتمع الفلسطيني، من مؤسّسات المجتمع المدني، ومن خلال فهم العلاقة بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ والأفراد، وتفاعلهم معها، ومن خلال ردود أفعالهم، حول أنشطة مؤسّسات المجتمع المدني، بُغية تحديد "الإشكاليّات"، التي تواجه المجتمع المدني الفلسطيني، ممثّلًا بمؤسّساته. وللتّعرّف على هذه التصوّرات، اعتمدت الدّراسة على مجموعة من الأدوات البحثية، لجمع المعلومات؛ من أجل فهم مواقف الأفراد، وهي استمارة أسئلة، وزّعت على عينة عشوائية مُمثِّلة لفلسطينيين/ات، وأيضًا المجموعات البؤرية الممثِّلة لفلسطينيين/ات، في كلٍّ من مناطق الـ48، والقدس، والضّفة الغربية وقطاع غزة، وقد ناقشت مواقف المشاركين/ات من المؤسسات، إلى جانب المقابلات الفرديّة مع ممثِّلين/ات عن المؤسّسات الأهلية الفلسطينية في مناطق الـ48، ومدينة القدس؛ لفهم السّياق المتعلِّق بمؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، في هذه المناطق.

واكب المجتمع المدني الفلسطيني تغيّرات عديدة، وتطوَّرَ وفقًا لتطوّرات الواقع الفلسطيني. وشكّلت الحركات الشعبيّة الفلسطينيّة الكلاسيكية، في مطلع الثمانينيّات نواة المجتمع المدني، التي انخرطت فيه كافة الأطر الفاعلة مجتمعيًّا. ومع بدء الانتفاضة الأولى، كان لهذه الحركات دورٌ ناظم، في العمل الشّعبي على الصّعيد المجتمعيّ، وبعد اتّفاقيّات أوسلو، تحوّلت حركات شعبيّة عديدة إلى مؤسّسات مسجّلة، كمؤسسات أهليّة تحت مظلّتها.

يحاول هذا البحث استكشاف كيف يرى الأفراد، في المجتمع الفلسطيني، بسياقاته المختلفة "مؤسسات المجتمع المدني، بعد نحو 28 عامًا على توقيع اِتّفاقيّة أوسلو، وكان من المفترض، بموجبها، أن يحصل الفلسطينيون على دولة؟ وما الأثر والانطباع، اللّذيْن تتركهما مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينية لدى الفلسطينيين، لا سيّما أنّها نمت وكبرت تحت مظلّة أوسلو وسياقها السّياسي.

مفهوم المجتمع المدني، تطوّره وتعريفه

اِختلف المفكّرون قديمًا في تعريف المجتمع المدني، ففي القرن السّابع عشرَ عرّف توماس هوبس المجتمع المدنيّ على أنّه مجتمع السّلطة المطلقة، وعَدَّ المجتمعَ المدني مجتمعَ السّوق والتّنافس والمصلحة. ينظر هوبس إلى المجتمع على أنّه المجتمع المنظّم سياسيًّا، عن طريق الدّولة القائمة على فِكرة التّعاقد بين أفراد، يحدّدون العاهل، ويتنازلون له عن جميع حقوقهم وسلطتهم، التي كانت لهم في الحالة الطبيعيّة، رغبة منهم في الأمن والأمان.[1] وبناءً على طرح هوبس، فالمجتمع المدنيّ هو المجتمع السّياسي المنظّم في الدّولة.[2] بينما

1 باروت، محمد جمال. (1995). المجتمع المدني: مفهومًا وإشكالية. دراسات فكرية، 1. حلب: دار الصداقة. ص14

2 عبد الصّادق، علي. (2004). مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية. القاهرة: دار المحروسة للنشر. ص20-21

يرى جون لوك أنّ المجتمع المدنيّ هو ذلك المجتمع، الّذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية، التي تمتّعوا بها في ظلّ المجتمع الطّبيعي، بَيْدَ أنّ غياب السلطة القادرة على الضّبط، في المجتمع الطّبيعي، كان يهدّد ممارستهم لهذه الحقوق. لذلك اتّفق هؤلاءِ على تكوين ذلك المجتمع؛ ضمانًا لهذه الحقوق، ثمّ تخلّوْا عن حقّهم في إدارة شؤونهم/نّ العامّة لسلطة جديدة، قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسيّة، في الحياة والحرّية والتّملّك، والتزم أفراد المجتمع المدنيّ بطاعة تلكَ السّلطةِ، طالما التزمت بعناصر ذلك الاتّفاق معهم.[3]

أخذ المجتمع المدنيّ يميل إلى المَأْسسة، بشكل أوضح في العصر الحديث، حيث أصبح شائعًا في النّقاشات السياسية والاقتصاديّة، في ثمانينيّات القرن الماضي، عندما أُطلق على المنظّمات المقاوِمة للأنظمة في أوروبا الوسطى والشّرقية، وأمريكا اللاتينية، الحركات الغير الحكومية.[4] يعرّف البنك الدّولي المجتمع المدني على أنّه "المجموعة الواسعة من المنظّمات الغير الحكومية، والغير الرّبحية، التي لها حضور في الحياة العامة، وتعبّر عن اهتماماتِ وقيم أعضائها وغيرهم، بناءً على اعتبارات أخلاقيّة، أو ثقافية، أو سياسيّة، أو علميّة، أو دينيّة، أو خيريّة"،[5] ومن هنا ظهر مصطلح مؤسّسات المجتمع المدني(Non-Governmental Organizations)، أو ما هو متعارف-اختصارًا- بـ NGOs. وتعرّف الأمم المتّحدة منظّمات المجتمع المدني (CSO)، أو المنظّمات الغير الحكوميّة (NGOs)، على أنّها مجموعة طَوعِيّة من المواطنين، ولا تهدف للرّبح، تُنظَّم على المستوى المحليّ، أو الوطني، أو الدّولي".[6]

نلاحظ أنّ تعريف منظّمات المجتمع المدني واسع جدًّا؛ فهو لا يحدّد هُوِيّات المنظّمات، ما يتيح المجالَ لتنويع وتوسيع مجالات عملها.

ستتناول الدّراسة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، التي يوائِم تعريفُها تعريفيّ البنك الدّولي والأمم المتحدة، ومن المهمّ الإشارة إلى - جانب مؤسسات المجتمع المدني المحليّة- ثَمّةَ مؤسّسات، غير حكومية دولية، تعمل بشكل عابر للأقطار والأوطان، (يكون لديها مقرٌّ رئيسي في بلدها الأمّ، وتأخذ مقرّات إقليمية حول العالم، وفقًا لبرامجها وسياساتها، وتسمى بالإنجليزية: (International Non-Governmental Organizations)، وتختصر بـ INGOS، وهي ليست ضمن إطار الدّراسة.

حفظ القانون الدّولي الحقَّ للأفراد، في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، حيث نصّ العهد الدّولي الخاصُّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، الذي اعتمد عام 1966، في المادة 21: " يكون الحقُّ في التجمّع السِّلميّ معترفًا به. ولا يجوز أن يُوضع من القيود على ممارسة هذا الحقّ، إلّا تلك التي تُفرض طبقًا للقانون، وتشكّل تدابير ضروريّة، في مجتمع ديمقراطي؛ لصيانة الأمن القوميّ، أو السّلامة العامّة، أو النّظام العام، أو حماية الصّحة العامّة، أو الآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحريّاتهم".[7] وهو ما يتوافق – تمامًا- مع التّعريف الواسع لمنظّمات المجتمع المدني (CSOs)، أو المنظّمات الغير الحكومية (NGOs)، في حالة التأسيس. وعليه، فإنّ

3 المصدر السابق. ص21-22

4 - World Economic Forum. Who and what is 'civil society? . Retrieved from: https://bit.ly/2V6rcmX

5 - The World Bank Group. (N.D.). Overview on Civil Society - History. Retrieved from: https://bit.ly/3y4vppJ

6 - United Nations. (N.D.). **The UN and Civil Society**. Retrieved from: https://bit.ly/3kQhuzX

7 -العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. اعتمد وعرض للتوقيع والتّصديق والانضمام، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د21-) المؤرّخ في 16 كانون/ديسمبر 1966، وبتاريخ بدء النفاذ 23 آذار/مارس 1976 وفقًا لأحكام المادة 49. مستقاة من: https://bit.ly/36Vh8Qf

الدّول الموقّعة على العهد الدوليّ، الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسية، ملزمة باحترام رغبة الأفراد، في تشكيل مؤسّسات محليّة أهليّة – غير حكومية، وفقًا لأهداف هذه المجموعة المتعلّقة بدائرتها الثقافية، أو السّياسيّة أو العِلميّة، أو الخيريّة أو الدينية، على ألّا يخالف ذلك أحكامَ القانون العام.

مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة

عند الحديث عن مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينية، نتحدث عن المؤسّسات العاملة، في ظلّ سياقات مختلفة، خلقها الواقع الاستعماري لأرض فلسطين. فحسب هذا الواقع قُسِّمت فلسطين لأربع مناطق: الدّاخل أو ما يعرف بمناطق الـ48، (لاحقًا سنشير لهذا القسم الجغرافي، بمناطق الـ48)، القدس، الضّفة الغربيّة، وقطاع غزة.

لذا، فإنّ الحديث، حول المجتمع المدني الفلسطينيّ، يأتي بسياقات مختلفة، تصاحبها مسارات سياسية، واقتصادية واجتماعية مختلفة، ما يعني أنّ مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة ليست متشابهةً، من حيثُ البُنية التّكوينيّة والحقوق القانونيّة.

بالمجمل، فإنّ مؤسّساتِ المجتمع المدنيّ، في فلسطين التّاريخية، امتدادٌ لحركات اجتماعيّة شعبيّة، برزت في بدايات الثمانينيّات من القرن الماضي، والتصقَ وتقاطَعَ عملُها مع الأحزاب والحركات السياسيّة، بشكل أو بآخر، وعملت هذه الحركات على انتزاع الحقوق المدنيّة للفلسطينيّين، تحتَ الحُكم الإسرائيليّ الاستعماريّ.

تُشير التّقديراتُ إلى أنّه في العام 1994، بلغ عدد منظّمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة نحو 1400 منظّمة. انخفض هذا العدد بعد قيام السّلطة الفلسطينية، (وفقًا لتقديرات معهد ماس، اختفت 800 منظّمة عن الوجود، بالتّزامن مع ظهور جيل جديد من المنظّمات).[8] ووفقًا لِما جاء في إحدى الدّراسات المسحيّة، لمنظّمات المجتمع المدني الفلسطينية، فإنّ هذا ناجمٌ عن دعوة السّلطة الفلسطينيّة لدمج مؤسّسات المجتمع المدني بمؤسّساتها، الّتي كانت في طور النّشوء، في ذلك الحين.[9]

عزَل الواقع السّياسي المستجدّ، بعد اتّفاقية أوسلو، المؤسساتِ الفلسطينية في مناطق الـ48 والقدس، عن خارطة المؤسّسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء في ورقة موقف، نشرها المركز الفلسطيني، لأبحاث السّياسات والدّراسات الاستراتيجية(مسارات) عام 2020، التي استندت إلى تقارير صادرة عن المنصّة الدّولية لمنظّمات المجتمع المدني، العاملة لأجل فلسطين، أنّ عدد منظّمات المجتمع المدني الفلسطينيّة، يُقدّر بنحو 4,616 منظّمة، موزّعة على النّحو التّالي:

42% في الضفّة الغربيّة، و31% في قطاع غزة، و14% خارج فلسطين، و11% في القدس، و2% في مناطق الـ48. نحو 60% منها تُصنّفُ على أنّها منظّمات "قاعديّة"، أو "مساندة ذاتيّة".[10] وفي الحقيقة، لا يمكن الجزم بعدد مؤسّسات المجتمع المدني المحليّة الفلسطينية؛ لأسباب سنذكرها ونوضّحها في الأقسام التّالية.

8 - كوستانيني، جيان وآخرون. (2011). دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة – التقرير النهائي. Soges ص21. مستقاة من: https://bit.ly/3zBjDnp

9 - المصدر السابق، ص22.

10 - سكر، أشرف؛ وجرادات، عهد. (2020). ورقة حقائق: مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني..تحديات الدور. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). مستقاة من: https://bit.ly/3zwhxoH

مؤسّسات المجتمع المدني في الضّفة الغربية وقطاع غزة

إنّ الإطار القانوني النّاظم لعمل المؤسّسات، في الضّفة الغربية وقطاع غزة، هو قانون الجمعيّات الخيريّة والهيئات الأهلية لسنة 2000. حيث ينصّ القانون، في مادّته الأولى:" للفلسطينيين الحقُّ في ممارسة النّشاط الاجتماعي والثّقافي والمهني والعلمي بحريّة، بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيّات والهيئات الأهلية، وفقًا لأحكام هذا القانون".[11] وتنصّ المادة (2) من القانون، على أنّ مركز المسؤولية وجهة الاختصاص، لعمل المنظّمات المدنيّة/ الأهلية من اختصاص وزارة الدّاخلية،[12] وتُعدّ دائرة الإدارة العامّة، للمنظّمات الغير الحكومية، الجهة المسؤولة داخل الوزارة، عن متابعة عمل المؤسسات، أو المنظّمات الغير الحكوميّة (مؤسسات المجتمع المدني)، وتسجيلها في الضّفة الغربية وقطاع غزة.

يُعرّف القانون الجمعيةَ أو الهيئة على أنّها "شخصيّة معنويّة مستقلّة، تنشأ بموجب اتّفاق، بين عدد لا يقلّ عن سبعة أشخاص، لتحقيق أهداف مشروعة، تَهمّ الصالح العام، دون استهداف جني الرّبح المالي، بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصيّة".[13]

ينصّ القانون الأساسيّ الفلسطيني[14] في البند الثاني، من المادّة (26):" للفلسطينيين حقّ تشكيل النّقابات والجمعيّات والاتّحادات والرّوابط والأندية والمؤسسات الشعبية، وفقًا للقانون"[15]، وهذا يعني أنّ الإطار النّاظم لعمل نظام الحكم (بمثابة الدّستور)، يضمن حقّ الأفراد، في تشكيل الجمعيات والاتّحادات والرّوابط والأندية والنقابات، الّتي تعدّ، بشكل أو بآخر، من مؤسّسات المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ منظّمة التحرير، نيابةً عن "دولة فلسطين"، كانت قد انضمّت لمجموعة من المعاهدات الدّولية الرئيسة، ومن بينها العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسية، الّذي دخل حيّزَ النفاذ في تاريخ 1 حزيران من العام 2014.[16]

ينصّ العهد الدولي، الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسية، الذي اعتمد عام 1966، في المادة 21:

" يكون الحقُّ في التّجمّع السّلمي معترفًا به، ولا يجوز أن يُوضع من القيود على ممارسة هذا الحقّ، إلّا تلك التي تُفرض طبقًا للقانون، وتشكّل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي؛ لصيانة الأمن القوميّ، أو السّلامة العامة، أو النّظام العام، أو حماية الصّحة العامّة، أو الآداب العامّة، أو حماية حقوق الآخرين وحرّياتهم".[17]

ويُعدّ الانضمام لهذه الاتّفاقية مُلزمًا للسّلطة الفلسطينيّة، بالتّالي فإنّ القوانين المحليّة والمعاهدات الدّوليّة، التي وَقّعت عليها السّلطة الفلسطينية، كَفِلت حقَّ الأفراد في تأسيس جمعيّات ومؤسّسات مدنيّة.

بلغ عدد الجمعيّات والهيئات المسجّلة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة والقدس[18] 3,223 جمعيّة، (الجدول 1)

11 قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. مستقاة من: https://bit.ly/3kVjKFZ

12 المصدر السّابق.

13 المصدر السّابق.

14 يعدّ القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لسنة 2003 الإطار القانوني والدستوري لنظام الحكم.

15 القانون الأساسي الفلسطيني المعدل. مستقاة من: https://bit.ly/2Wepkcl

16 مؤسسة الحق. (2014، 14 نيسان). الحق ترحب بقبول الأمم المتحدة وهولندا والمجلس الفيدرالي السويسري انضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات الدولية. مستقاة من: https://bit.ly/3y5gEDj

17 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مصدر سابق.

18 يقصد ضواحي القدس، مثل بلدتي العيزرية وأبو ديس، وقرى القدس داخل جدار الفصل، ولا تحسب هنا المؤسسات في شرقي القدس.

حسب ما جاء في بيانات دائرة الإدارة العامّة للمنظمات الغير الحكوميّة، التّابعة لوزارة الدّاخليّة.[19]

جدول رقم (1): عدد الجمعيّات والهيئات المسجّلة وفقًا للمحافظات

المحافظة	عدد الجمعيّات / الهيئات
أريحا	58
الخليل	121
الرّام	228
بيت لحم	251
جنين	194
حلحول	53
دورا – جنوب الخليل	51
رام الله والبيرة	754
سلفيت	55
طوباس	30
طولكرم	120
قلقيلية	51
نابلس	240
القدس	228
دير البلح	54
غزّة (المدينة)	472
رفح	58
خان يونس	125
جباليا	55
اتّحادات وهيئات مقرّها وزارة الدّاخلية	25

يُظهر الجدول أنّ نحو 23% من الجمعيّات والهيئات المسجّلةِ، مسجلةٌ في محافظة رام الله، ويُعزى هذا للظّروف السّياسية، التي جعلت من مدينة رام الله مركزًا للمؤسّسات الحكومية والغير الحكومية. ومن اللافت أنّ نسبة المؤسّسات، المسجّلة في محافظة رام الله، أعلى من نسبتها في قطاع غزّة، التي شكّلت حوالي 22%، من مجموع الجمعيّات والهيئات المسجّلة. في حين سَجّلت محافظة طوباس النّسبة الأقلّ من بين المحافظات، وهي 1%، وسجّلت مجموعة من الهيئات والاتّحادات المحليّة (تُعرّف على أنها مركزيّة)[20] نحو 1% أيضًا من مجموع الجمعيّات والهيئات المسجّلة. بينما سجّلت ضواحي القدس وقراها 7%، من

19 حصل الباحث على المعلومات المتعلقة بالجمعيات والهيئات المسجلة، عقب مراسلة الدائرة المختصة في وزارة الداخلية والتواصل مع عبد الناصر الصيرفي، مدير عام دائرة الإدارة العامة للمنظمات الغير الحكومية في الوزارة بتاريخ 12 حزيران 2021.

20 يطلق على تسجيل الاتّحادات تسجيل مركزي، وكذلك الأمر بالنّسبة للجمعيات المدمجة (التي دُمِجَت)، بمعنى أنّ أوراق تسجيل هذه الجمعيّات لا تدرج ضمن دائرة المنظّمات الأهلية، إنّما في وزارة الداخلية بشكل مباشر، وهذا أيضًا ينطبق على المنظمات الدولية.

مجموع الجمعيّات/الهيئات المسجّلة. ويعود سبب انخفاض هذه النّسبة لتضييقات السّلطات الإسرائيليّة على المؤسّسات الفلسطينيّة، في القدس وضواحيها، إلى جانب ذلك، لا تحصل جميع الجمعيّات/ الهيئات، في شرقيّ مدينة القدس على ترخيص وتسجيل الأوراق، من خلال وزارة الداخلية الفلسطينية. على الرّغم من أنّ قرية الرّام هي من ضواحي القدس، إلّا أن فصلَها عن القدس، في التّسجيل جاء بسبب موقعها الجغرافي، على جانبيّ جدار الفصل، وهذا ما يُمكّن الفلسطينيّين/ ات من جانبيّ الجدار، من العمل فيها، ولهذا تكثر فيها الجمعيّات/ الهيئات المسجّلة. لذلك يُمكن القول إنّ مجموع الجمعيّات/ الهيئات في منطقة ضواحي القدس (على اعتبار أنّ الرّام هي كذلك)، يبلغ 14% من مجموع الجمعيّات/الهيئات المسجّلة. ووجبت الإشارة إلى أنّ هنالك جمعياتٍ ومؤسسات، في شرقيّ القدس وفي مناطق الـ48، تسجّل في وزارة الداخلية، على أنّها مؤسّسات أجنبية؛ لأنّ أوراق تسجيلها الأساسيّة تتبع لوزارة العدل الإسرائيليّة، لدى مسجّل الجمعيّات.

وبحسب البيانات، الّتي حصلنا عليها من دائرة الإدارة العامّة، للمنظّمات الغير الحكوميّة، التّابعة لوزارة الدّاخليّة، يتوزّع عمل الجمعيّات/ الهيئات المسجّلة على معظم القطاعات (الجدول 2).

جدول رقم (2): توزيع الجمعيّات/ الهيئات وفقًا لوزارات الاختصاص/ القطاعات

الوزارة / القطاع	عدد الجمعيّات / الهيئات
وزارة الإعلام	35
وزارة العمل	4
وزارة شؤون المرأة	228
وزارة شؤون الأسرى والمحرّرين	9
وزارة المواصلات	2
وزارة الماليّة	1
وزارة الصّحة	158
وزارة التنمية الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية سابقًا)	1,188
وزارة السّياحة والآثار	29
وزارة الزّراعة	153
المجلس الأعلى للشّباب والرّياضة (وزارة الشّباب والرّياضة سابقًا)	525
وزارة الخارجيّة	13
وزارة الحكم المحلي	2
وزارة الثّقافة	371
وزارة التّربية والتّعليم العالي	198
وزارة الأوقاف	12
وزارة الاقتصاد الوطني	52
وزارة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات	5
سلطة البيئة	45
غير محدّدة	18

نلاحظ أنّ عدد الجمعيّات والهيئات، الّتي تعمل في القطاع التّابع لوزارة التّنمية الاجتماعية، هو الأعلى من بين جميع الوزارات، إذ بلغ عددها 1,118 جمعية/ هيئة، أي أكثر من ثلث الجمعيّات (نحو 34.7%). ويعود السّبب في ذلك، إلى أنّ طبيعة عمل الجمعيّات/ الهيئات خدماتيّة – مجتمعيّة. تليها الجمعيّات/ الهيئات، الّتي تعمل في القطاع التّابع للمجلس الأعلى للشّباب والرياضة، وقد بلغ عددها 525 جمعيّة، وتأتي على شكل أندية رياضيّة شبابيّة، في القرى والمدن. يلي ذلك الجمعيّات، التي تعمل في القطاع التّابع لوزارة الثّقافة، مثل الجمعيّات التّراثية والفكرية الثّقافية، وبلغ عددها 371 جمعيّة. أمّا الجمعيّات/ الهيئات، الّتي تعمل في القطاع التّابع لوزارة شؤون المرأة، فبلغ عددها 228 جمعية/ هيئة، وهو ما يعادل 7% من مجمل الجمعيّات المسجّلة.

مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة في القدس

تمارس السّلطات الإسرائيليّة، بحقّ الفلسطينيّين/ات في القدس، سياسات التّضييق عليهم، في الحيّزين الخاصّ والعامّ، حيث تطال هذه السّياسات جميع الأجسام، التي تمثّل المقدسيين/ات، كالمؤسّسات والهيئات والأندية، وحتّى المحال التّجاريّة وغيرها.

مرّت مؤسّسات المجتمع المدني في القدس، بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين، سبقتا مرحلة التّضييقات، كانت الأولى قبل احتلال المدينة سنة 1967، حينها كانت تتبع للحكومة الأردنيّة، ويديرها مجلس أمانة القدس.[21] أمّا الثّانية فكانت بعد احتلال القدس سنة 1967، حينها استُبدِل المجلس بـ "بلديّة أورشليم"، وأُغلقت كافّة المؤسسات في المدينة، من ضمنها، وعلى سبيل المثال، الغرفة التّجارية، ومركز الدّراسات العربيّة (مؤسّسة بيت المشرق، في القدس جزء من هذا المركز)، ومن ثمّ أعيد افتتاح المركز في العام 1991 إبّان الحديث عن اتّفاقيّة أوسلو، وأُغلق مرّة ثانية سنة 2001، إثر اندلاع انتفاضة الأقصى.[22]

تُسجّل المؤسّسات (الجمعيات) المقدسيّة، لدى مُسجّل الجمعيّات، التّابع لوزارة العدل الإسرائيليّة، ومن يستطيع الحصول على تسجيل مُسجِّل الجمعيّات، يمكنه العمل في القدس، ودون ذلك لن يحصل على التّراخيص اللازمة للعمل.[23] هذا يعني- وبالضّرورة- أنّ الحكومة الإسرائيليّة لا تمنح التّراخيص لجميع المؤسّسات، لا سيّما تلك الّتي تقدّم خِدماتٍ وطنيّةً للمقدسيّين/ات. ثَمّةَ آليّةٌ أُخرى لتسجيل المؤسّسات المقدسيّة، وهي التّسجيل في وزارة الدّاخلية الفلسطينيّة، وذلك للتّوسع في عمل المؤسّسات، ليشمل عملها الضّفة الغربية، ويصاحب ذلك سلسلة من الإجراءات، لتمنح المؤسّسة الموافقة على التّسجيل، أو عدم تسجيلها.[24]

ويمكن القول إنّ جزءًا من مؤسّسات المجتمع المدني في القدس، هو امتداد لحركات شعبيّة تطوّعيّة، تحوّلت - فيما بعد- إلى مؤسّسات.[25] كما ويجب النّظر، اليوم، للمؤسّسات الوطنية في القدس، على أنّها مؤسّسات مستقلّة.[26]

21 من مقابلة سامر أبو عيشة - منسق الإعلام والتواصل في جمعية برج اللقلق المقدسية. أجريت في تاريخ 28 تموز 2021.

22 المصدر السابق.

23 المصدر السابق.

24 من مقابلة سامر أبو عيشة، ذكرت سابقًا.

25 من مقابلة نهيل بزبزت - ناشطة مقدسية في مؤسسات المجتمع المدني. أجريت في تاريخ 04 آب 2021.

26 من مقابلة سامر داوودي – منسّق شبكة المنظّمات الأهلية في القدس. أجريت المقابلة في تاريخ 26 تموز 2021.

تَبيّن - من خلال المقابلات مع الفاعلين/ الفاعلات، في مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ، في القدس- أنّه لا يوجد تعداد واضح لمؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة في القدس، نتيجة غياب جهة تنفيذيّة فلسطينيّة، ترصد وتسجّل هذه المؤسّسات، فحتّى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ليس لديّه التّعداد الحقيقيّ لمؤسّسات المجتمع المدني، الفاعلة في القدس.[27]

ثَمّةَ تقديراتٌ تشير إلى أنّ نحو 50-45 مؤسّسة عاملة في القدس، إلى جانب الاتّحادات النقابيّة، تنشط في قطاعات: التّعليم والشّباب والرّياضة، والقطاع النّسوي، وقطاعات الفنون والثّقافة والسّياحة وغيرها. وممّا لا شكّ فيه أنّ عددًا من المؤسّسات غيرُ محصيّ، إلى جانب ذلك لا تتوفّر معلومات دقيقة، حول تعداد العاملين فيها.[28]

تعمل مؤسّسات المجتمع المدني في القدس، في القطاع الخِدْماتيّ، حيث ينصبُّ معظم العمل، في القطاع الثّقافي، الّذي يتضمّن - أيضًا- المراكز الشبابية؛ والقطاع الصّحي، بنسبة أقلّ. أما فيما يتعلّق بالزّراعة، إذا ما اعتبرنا أنّ المؤسّسات المقدسيّة تقسم إلى مؤسّسات، تقع داخل الجدار وخارجه، فإنّ المؤسّسات الّتي تقع داخل الجدار، لا يوجد لها أيُّ نشاط يُذكر في الزّراعة،[29] وذلك يأتي ضمن سيطرة السّلطات الإسرائيليّة على الأرض. وإذا سلّطنا الضّوء على عمل المؤسّسات، وطبيعة أنشطتها، لا سيّما المؤسّسات الثّقافية، نجد أنّها تقدّم خدماتٍ متعلّقةً بمكافحة العنف، المبني على النّوع الاجتماعيّ، والتّوعية في هذه القضايا، كما أنّ هناك مؤسساتٍ قانونيّةً، تقدِّم خدماتها كمعونات إنسانية، وليس بمنظور تنمية مستدامة. بطبيعة الحال، يعتمد ذلك على المشروع المُموَّل، حيث تنتهي تدخّلاتها بانتهاء المشروع.[30] أمّا المؤسّسات العاملة بقطاع التّعليم، فهي قليلة جدًّا كمؤسّسة تامر، ولديها أنشطة في القدس، وهناك- أيضًا- مؤسّسة برج اللّقلق، الّتي تعمل مع مؤسّسات تعليميّة.[31]

مؤسّسات المجتمع المدنيّ في مناطق الـ48

يُعدّ سياقُ مؤسّسات المجتمع المدني، في مناطق الـ48 مختلفًا تمامًا، عن السّياق في الضّفة الغربية وقطاع غزة، وربّما القدس، إلّا أنّه يشترك مع القدس، من حيث تسجيل الجمعيّات، وتضييق السّلطات الإسرائيليّة، على العمل الفلسطينيّ، فضلًا عن الظّروف المركّبة، الّتي يعمل فيها. فعلى سبيل المثال، أثّر تعديل قانون تمويل الجمعيّات الإسرائيليّ على تركيبة وبنية وعمل مؤسّسات المجتمع المدني، في مناطق الـ48. علاوةً على ذلك، كانت بداياتها متأخّرةً، مقارنةً بمؤسّسات المجتمع المدني، في سائر مناطق فلسطين. فإذا كانت بداية المرحلة الثّانية، لمؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، بعد الاحتلال الإسرائيليّ سنة 1967، ففي مناطق الـ48 كانت بداياتها مع نهاية الثمانينيّات، وفي حينه، لم يكن هناك ما يزيد على 4 جمعيّات، معظمها حصل على الدّعم، من مصادر فلسطينيّة. [32]

لذلك، نجد أنّ مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينيّة، في مناطق الـ48 قليلة، ومعروفة للجميع، وليست

27 المصدر السابق.

28 المصدر السابق

29 من مقابلة سامر داوودي، ذكرت سابقًا.

30 المصدر السابق.

31 المصدر السابق.

32 من مقابلة نديم النّاشف – المدير التنفيذي للمركز العربي، لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة". أجريت في تاريخ 08 تموز 2021.

بحجم المؤسّسات الفاعلة في الضّفة الغربية وقطاع غزة. ثَمّةَ نوعان من المؤسّسات القُطْريّة، وهي معروفة، وتشكّل مجتمعًا صغيرًا - نوعاً ما- والجمعيّات المحليّة، الّتي تأخذ - عادةً- طابعًا خدماتيًّا، إغاثيًّا، يعمل في القضايا اليوميّة المباشرة، وهي أقل.[33]

كما توجد وجهة نظر أخرى، لا تفضّل أن يُطلق عليها "مؤسّسات مجتمع مدني"، في مناطق الـ48، وتفضّل مصطلح "المجتمع الأهلي"، ولعلّ السّبب في ذلك أنّ "المدنيّ" يعني – بالضّرورة- أنّ العمل يأتي في ظلّ دولة طبيعيّة، فيها قطاعات مختلفة، كالقطاع الحكومي، والقطاع الخاصّ، والقطاع المدنيّ. والأخير يحاول سدّ الفجوات، الّتي تُحدثها الدّولة، أو تقديم خدمات لا توفّرها الدّولة، أو القطاع الخاصّ، فينتج نوع من التّعاون والتّكامل، بين هذه المؤسسات، وهو أمر طبيعيّ، وهذه هيكليّةٌ لدولة طبيعيّة، وهذا ما لا ينطبق على الفلسطينيّين/ات في مناطق الـ48؛ فهم ليسوا جزءًا من هذا الإطار. ولاختلاف المشهد السياسيّ، فإنّ كلمة "مدني" محدودة، ولا تعبّر عن كامل الدّور، الذي يُفترض أن يشغله المجتمع المدني.[34]

مختصر السّياق التّاريخي للمؤسّسات الفلسطينيّة في مناطق الـ48

بدأ "المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ"، في مناطق الـ48 بالتّشكّل والعمل، في أواخر الثمانينيّات، حيث نهضت ونشطت جمعيّات بارزة، على سبيل المثال: "مركز عدالة"، "اِتّجاه"، "جمعيّة الجليل"، بصورة لافتة في النّصف الثّاني من التّسعينيّات وما بعدها. ومع الانتفاضة الثّانية، برز دور الجمعيّات الأهلية، وأصبحت هناك حالة من الاغتراب بين الشّباب الأكاديمي والمؤسّسة "الإسرائيلية"، وهذا ما دفع الأفراد إلى البحث عن أُطر، يعملون فيها ويشعرون بالانتماء إليها في آن واحد، على ألّا يكون عملًا عاديًّا. ونَمَت حاجةُ الشّباب للإسهام في التّغيير، ولا يختلف الحال عند الحديث عن التّطوع وأطره، ويمكننا الإشارة إلى قوّة العمل الأهليّ الواضحة، الّتي برزت بعد العام 2000.[35]

كانت اتّفاقية أوسلو علامة فارقة، وبمثابة نقطة التّحوّل الأساسيّة، في زيادة نشاط المجتمع المدني، في مناطق الـ48، حيث بدأ المجتمع الفلسطينيّ هناك يُذوّت، وأنّه لا بدَّ له من أخذ موقعه بجديّة، بعد أن لُفِظ من المشروع الوطني الفلسطيني، بعد التّوقيع على اتّفاقيّة أوسلو، حينها بدأت مؤسّسات أهليّة كثيرة بالتّشكّل، وبالطبع كانت هناك مؤسسات قبل ذلك، لكنّ معظم المؤسّسات الفاعلة اليوم، هي التي نشأت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.[36]

كان للأحزاب والحركات السياسيّة (الحزب الشّيوعي، والتّجمّع الوطنيّ، وحركة أبناء البلد، والحركة الإسلاميّة) دورٌ أساسيٌّ، في تأسيس العديد من الجمعيّات الأهليّة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفقًا لتوجّهات الأفراد الفاعلين فيها.[37] بَيْدَ أنّ الأمور تختلف تمامًا اليوم، وينحسر هذا التّوجّه بعدد محدود من الجمعيّات والنّاس. إجمالًا، يمكن القول إنّ الجمعيّات الأهليّة، الّتي تأسّست في التسعينيّات - في غالبيّتها- كانت امتدادًا للأحزاب السّياسية.[38]

33 من مقابلة نداء نصار - مديرة جمعية الشباب العرب "بلدنا". أجريت في تاريخ 14 تموز 2021.

34 المصدر السابق.

35 من مقابلة نديم الناشف، ذكرت سابقًا.

36 من مقابلة نداء نصّار، ذكرت سابقًا.

37 من مقابلة نديم الناشف، ذكرت سابقًا.

38 المصدر السابق.

تُسجّل جميع مؤسسات المجتمع المدنيّ، لدى "مسجّل الجمعيّات" التّابع لوزارة العدل الإسرائيليّة. حيث يُلزم القانون الإسرائيليّ الجمعيّات، بتقديم تقارير سنويّة بجميع الأنشطة، إلى جانب التّقارير الماليّة لمُسَجّل الجمعيّات، وبعد أن يفحصها المُسَجّل ويقيّمها، تُمنح الجمعيّة شهادة "الإدارة السّليمة"، إذا لم تُخِلّ بالقانون، لمتابعة عملها.[39]

لا تُصنَّف الجمعيّات الأهليّة الفلسطينيّة، لدى مُسجّل الجمعيات، تحت مُسمى فلسطينيّ أو عربيّ، فحسب المُسجّل، تُعدُّ هذه الجمعيّات "إسرائيليّة"، ينجم عن غياب هذا التصنيف غياب بياناتها، ولهذا ليس لدينا عدد دقيق الجمعيّات وعدد موظّفيها ونوعيّة الخدمات الّتي تقدّمها.

لا يتجاوز عدد العاملين في الجمعيّات (المؤسسات الوطنيّة)، الّتي نتناولها في هذه الدّراسة الـ 300 موظّف/ة، فعلى سبيل المثال، عدد العاملين/ات في جمعيّة "بلدنا" لا يتجاوز العشرة. ولأهداف هذه الدّراسة أدرجنا في الجدول (3) أبرز المؤسّسات المدنيّة الفلسطينيّة، الفاعلة في مناطق الـ48.

جدول رقم (3): أبرز مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة في مناطق الـ48

نساء ضدّ العنف	جمعيّة التّطوير الاجتماعي - حيفا	الزّهراء
تشرين	لجنة متابعة قضايا التّعليم العربيّ	المركز العربي للتّخطيط البديل
مركز مساواة	السّوار	المجلس الإقليمي للقرى الغير المعترف بها
حملة- المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعي	ميزان	مركز عدالة
جمعيّة الثّقافة العربيّة	جمعيّة حماية المهجّرين	حوار
مسيرة	سند	حواكير
مركز الطّفولة	أصوات	القوس
كيان	مدى الكرمل	بلدنا
أمان	أمانينا	نعم
جمعيّة التّوجيه الدّراسي	نسيجنا	إنجاز
مسار	جمعيّة الجليل	إنتماء وعطاء

لا تقدّم مؤسّسات المجتمع المدنيّ/ الأهليّ، في مناطق الـ48، خدمات كالّتي تُقدّم من قبل مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة. قِلّةٌ من الجمعيّات/ المؤسّسات تقدّم هذه الخدمات. والأسباب: أوّلًا، أنّ هذه الجمعيّات/ المؤسّسات، لا تمتلك الموارد لتقديم الخدمات، ولا تقوم بهذا الدّور أساسًا، وتقتصر نشاطاتها على أمور محدودة بهذا الجانب، كالطّرود الغذائيّة، وفعاليات موسميّة.

39 من مقابلة نداء نصار، ذكرت سابقًا.

ثانيًا، تقديم الخدمات وتوفيرها من واجب الدّولة، وعلى خلاف الوضع والظّروف السائدة في الضّفة والقطاع، فإنّ الحاجة في مناطق الـ48 ليست بحجم الحاجة في الضّفة والقطاع.[40]

من الصّعب تشخيص المشهد المؤسّساتي في مناطق الـ48، بسبب غياب البيانات، بَيْدَ أنّه يُمكن التّمييزُ بين المؤسّسات، ذاتِ الطّابع السّياسيّ من جهة، والمؤسّسات الّتي تبتعد عنه من جهة أخرى. ومن المسح الّذي قمنا به، من أجل هذه الدّراسة، وجدنا أنّ ثَمّةَ جمعيّاتٍ تعمل في الحقل النّسويّ/ النسائي، على سبيل المثال: "كيان"، "أوان"، "نساء ضدّ العنف"، "مركز الطّفولة". وجمعيّات أخرى، تنشط في مجال المناصرة القانونيّة، على سبيل المثال: "مركز عدالة"، "مساواة"، "الميزان". وأخرى تنشط في المجال الحقوقيّ، على سبيل المثال:" لجنة متابعة قضايا التّعليم"، "المركز العربيّ للتّخطيط البديل"، الّذي ينشط في مجال المسكن والتّخطيط والبناء، و"المجلس الإقليميّ للقرى الغير المعترف بها". إلى جانب تلك الّتي تنشط في المجال الثّقافي، مثل: "جمعيّة الثّقافة العربيّة".[41]

تأثير الوضع الجيوسياسي على مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة

يعيش الفلسطينيّون/ات في أربع مناطق إداريّة، لكلٍّ منها خصوصيّتُها السّياسية، الّتي تميّزها عن الأخرى. هذه المناطق هي الضّفة الغربيّة، وقطاع غزّة، والقدس ومناطق الـ48. ولكلّ مجتمع في هذه المناطق مؤسّساتُه المحليّة، الّتي تعمل لسدِّ فجوات عجز السّلطات الحاكمة، أو لتعزيز هُوِيّة الفلسطينيّ، في وجه سياسات محو الهُوية الّتي يواجهها. تخضع هذه المؤسّسات لقوانينَ وسياساتٍ مختلفة، حسب المنطقة الّتي تنتمي إليها إداريًّا، كما عرضنا سابقًا، وكلٌّ منها تعمل في ظروف اقتصاديّة واجتماعيّة، تختلف عن الأخرى. يخلق هذا الواقع المُشَرْذِم ضعفًا في التّنسيق والتّشبيك، بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في المناطق الأربع، على الرّغم من الجهود الّتي تبذلها بعض المؤسّسات، من المناطق المختلفة. وعادة ما تقتصر علاقات هذه المؤسّسات على مشاريع عينيّة غير مستدامة، لانغماس هذه المؤسّسات بقضاياها المحليّة.[42]

بطبيعة الحال، تتأثّر هذه العلاقات - الّتي تنشأ بين المؤسسات- بالظّروف المحيطة، وشروط التمويل، وفي كثير من الأحيان تحدّد طبيعة النّشاطات المشتركة بينها، فعلى سبيل المثال، تعاني مؤسسات المجتمع المدني، في قطاع غزة والقدس، محاولةَ تأطيرٍ واضحة لعلاقاتها بالمؤسّسات الأخرى، بسبب شروط المموِّلين، الّتي تحدُّ من محاولات التّشبيك مع مؤسّسات أخرى.[43]

على الرّغم من ذلك، لا يخلو الأمر من محاولاتٍ لربط أشطار البلاد، من خلال مؤسّسات المجتمع المدني، أو حتى من خلال الأجسام والحراكات الشّبابية، الّتي تحاول التّغلّب على الظّروف السياسيّة (الاحتلال والانقسام)، وعلى شروط المموِّلين، الّتي تحدّ من تحرّكها وتمنعها من التّعاون والتّشارك، لإنجاز مشاريعوتحقيق أهداف مشتركة.[44] يظهر هذا جليًّا لدى المؤسّسات، التي تعمل في قطاع الشّباب، والقطاع النّسوي، بشكل خاص، كالمشروع المشترك بين جمعيّة "بلدنا" (مناطق الـ48) ومؤسّسة الرّؤيا الفلسطينية (القدس والضّفة

40 من مقابلة نداء نصار، ذكرت سابقًا.

41 من مقابلة نديم الناشف، ذكرت سابقًا.

42 من مقابلة نداء نصار، ذكرت سابقًا.

43 من مقابلة نهيل بزبزت، ذكرت سابقًا.

44 من مقابلة سامر أبو عيشة، ذكرت سابقًا.

الغربيّة)على سبيل المثال.[45] ينضاف إلى ذلك الحراكات، التي اخترقت حاجز الحدود، مثل حراك "طالعات"، فضلًا عن المؤسّسات، التي لا يقترن تعريفها بمنطقة واحدة، كمنتدى "الجنسانيّة" الّذي ينشط في أرجاء فلسطين، على سبيل المثال.[46]

التّضييق على مؤسّسات المجتمع المدني/ الأهلي الفلسطينيّة

تمارس السّلطات الإسرائيليّة حربًا بأدوات مباشرة وغير مباشرة، على مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، وتضيّق هامش العمل الأهليّ الفلسطينيّ. وتبذل السّلطات الإسرائيليّة جهودًا عالية في محاربة هذه المؤسّسات، إمّا من خلال رصد أنشطتها ومراقبتها والتّضييق عليها، أو بواسطة العمل الدّبلوماسي، الّذي تروّج من خلاله أنّ لمؤسّسات المجتمع المدني اِرتباطًا بالتّنظيمات الفلسطينيّة، الّتي تصنّفها على أنّها إرهابيّة.

أنتج الائتلاف الفلسطينيّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافية (عدالة)، في شهر حزيران من العام الجاري (2021)، فيلمًا بعنوان "اِنكماش مساحة عمل المؤسّسات الفلسطينيّة وسبل مواجهتها". يعرض الفيلم مشكلة تقليص مساحة عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وتأثيره على طبيعة العمل الأهلي وجودته، من خلال مجموعة من السّياسات والتّشريعات والقيود، الّتي تُفرض من جهات حكوميّة دولية وممولّين، ومن السّلطات الإسرائيليّة، على المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، لإحكام السّيطرة على الفلسطينيّين.[47]

إنّ محاولات السّلطات الإسرائيليّة تقليصَ عمل المؤسّسات الفلسطينيّة، على اختلاف أماكن تواجدها، ليست وليدة اللّحظة، بل تأتي في إطار التّضييق على أيّ شكل من أشكال العمل الفلسطينيّ المنظّم، في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة والقدس ومناطق الـ48.

وتعمل السّلطات الإسرائيليّة على تنفيذ مساعيها بأساليب عدّة، أوّلها، محاولة إغلاق بعض المؤسّسات، ففي العام 2014 أغلقت السّلطات الإسرائيليّة مؤسسة "شعاع"، التي نشطت في مناطق الـ48. وثانيها، سنّ قوانين لإخضاع المؤسّسات الفلسطينيّة لشروط تمويل صعبة، تمنع كثيرًا منها من الحصول على مشاريع مُموَّلة، فضلًا عن الضّغط على المانحين لتحقيق ذلك.[48]

وفي العام 2021، أرسل الحاكم العسكريُّ إخطارًا لمؤسّستين فلسطينيّتين، في الضّفة الغربية بالتّوقّف عن العمل، وهما مؤسّسة اتّحاد لجان العمل الزّراعي، ومؤسّسة لجان العمل الصّحي. ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بإغلاق المؤسّستين، بل اعتقلت مديرة لجان العمل الصّحي، وصادرت بعضًا من ممتلكات المؤسّسة، وممتلكات مديرتها، مثل السّيارة الخاصّة بها. علاوةً على ذلك، اقتحمت السّلطات الإسرائيليّة مركز بيسان ومكتب الحركة العالميّة للدّفاع عن الأطفال – فلسطين. كلّ هذا يأتي ضمن المحاصرة والتّضييق على مؤسّسات المجتمع المدني/ الأهلي الفلسطينيّة.

تعاني مؤسّسات المجتمع المدني الوطنية، الّتي تخضع للقانون الإسرائيليّ (القدس ومناطق الـ48)، وبلا

45 لم يذكر في المقابلة اسم المشروع.

46 من مقابلة نديم الناشف، ذكرت سابقًا.

47 الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – عدالة. (2021، 30 حزيران). انكماش مساحة عمل المؤسسات الفلسطينية وسبل مواجهتها (فيلم). فيسبوك. مستقاة من: https://bit.ly/3zoLSVy

48 من مقابلة نهيل بزبزت، ذكرت سابقًا.

استثناء، هجماتٍ شرسةً؛ لإحكام الخناق عليها، وإلغاء أيّ وجود مؤسّساتي فلسطينيّ فيها، من خلال إغلاق بعض المؤسّسات أو الملاحقة الأمنيّة والسّياسيّة للعاملين فيها، أو التّضييق عليها في التّنقّل أو التّمويل.[49]

عملت السّلطات الإسرائيليّة على إنشاء شبكة، أُطلق عليها اسم NGO Monitor، تعمل على مراقبة مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينية والأهليّة، إلى جانب ذلك، تُرسل هذه الشّبكة التّقارير للجهات المموِّلة؛ بحُجّة أنّ المؤسّسات لديها علاقات مع التّنظيمات الفلسطينيّة، ما يجعل المموِّلَ يتراجع عن تمويله للمؤسّسات في غالبية الأحيان.

وبواسطة هذه الأساليب، تعمل السّلطات الإسرائيليّة على رسم الملامح والأُطر، التي تسمح للمؤسّسات العمل فيها، وفقًا لمعاييرها، ما خلق أزمة التّمويل المشروط، الّذي يتيح للمموِّل وضع شروط سياسيّة، في حال أراد تمويل مؤسّسة فلسطينيّة ما، ما دفع العديد من المؤسّسات إلى التّوقّف عن العمل، نتيجة رفضه لتلك الشّروط، وبالتّالي انقطاع التّمويل وشُحّه. حتى اللّحظة، لا تزال تنشط حملة فلسطينيّة، تطلق على نفسها اسم "الحملة الوطنيّة لرفض التّمويل المشروط"، وهي ائتلاف من مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطيني، الرّافضة للتّمويل المشروط.[50]

من ناحية قانونية، ثَمّة ما يزيد على 62 قانونًا إسرائيليًّا، تهدف لتضييق المساحة أمام الفلسطينيّ ومؤسّساته، على اختلاف مكان تواجده، هذا إلى جانب محاولات التّضييق على المعاملات البنكيّة، وقطع التّمويل عن كثير منها، بحجّة دعم الإرهاب. علاوةً على هذا كُلّه، تضيّق السّلطات الإسرائيليّة على عمل المؤسّسات الفلسطينيّة، سواء من خلال مُسجّل الجمعيّات، أو من خلال مراقب المنظّمات الغير الحكوميّة، الّذي يقف عائقًا أمام حصولها على موافقاتٍ وتراخيصَ، لإخراج نشاطاتها إلى حيّز التّنفيذ، أو مصادقات لتشغيل عاملين أجانب، أو التّنقّل بين المناطق المختلفة، وهذا كُلّه يعمل على تقييد نشاطات هذه المؤسّسات، ويحدّ من قدراتها، على الوصول إلى أهدافها.[51]

منهجيّة الدّراسة

تقدّم هذه الدّراسة الاستكشافيّة، تحليلًا مبنيًّا على المعلومات، الّتي جُمعت بثلاث طرق مختلفة:

الأولى، كانت كميّة، حيث أُعدّ استبيان (الملحق 1)، أجابت عليه عيّنة عشوائيّة، بلغت 1,203 مستطلَعين/ات، موزّعين على النّحو التّالي:

الضّفة الغربيّة	قطاع غزّة	مناطق 1948	القدس	المجموع
525	378	205	95	1203

جُمعت البيانات في الفترة الواقعة ما بين 25 آب و10 أيلول، من هذا العام (2021). وبسبب الاختلاف في المناطق الأربع، الموزّعة فيها مؤسّسات المجتمع المدنيّ، الّتي يتناولها البحث، فقد أُجري استبيان هاتفيّ، في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة والقدس. بينما أُجري الاستبيان إلكترونيًّا، في مناطق الـ48. اُختبر الاستبيان على عيّنة أوّليّة، بلغ عددها 20 شخصًا، للتّأكّد من وضوح الأسئلة وصلاحيّتها، قبل عرضها على المستطلَعين/ات.

49 من مقابلة سامر أبو عيشة، ذكرت سابقًا.

50 من صفحة الحملة الوطنية لرفض التّمويل المشروط. فيسبوك. مستقاة من: https://bit.ly/3lId5hr

51 من مقابلة سامر داوودي، ذكرت سابقًا.

الثانية، كانت نوعيّةً، حيث جُمعت المعلومات من خلال لقاءات جماعيّة، مع خمس مجموعات بؤريّة، تمثّل المناطق الّتي تغطّيها الدّراسة، وقد شاركت مجموعة من كلّ منطقة، باستثناء الضّفة الغربيّة، فكان هناك مجموعتان، وبلغ عدد المشاركين/ات في اللّقاءات 58 مشاركًا/ة. عُقدت اللّقاءات في الفترة الواقعة ما بين 17 آب و8 أيلول، من هذا العام (2021) عبر الاتّصال المرئيّ، وبمشاركة جميع أفراد المجموعة. عُرضت على المشاركين/ات مجموعة من الأسئلة، الّتي أُعدّت لغرض الدّراسة (ملحق 2).

الثّالثة، كانت نوعيّةً أيضًا، وكانت عبارة عن لقاءات شخصيّة معمّقة، مع فاعلين/ات في مؤسّسات المجتمع المدني، من القدس (3 مقابلات) ومناطق الـ48 (مقابلتان). جاءت هذه المقابلات لغياب المعلومات والبيانات المتعلّقة بمؤسّسات المجتمع المدنيّ، في هاتين المنطقتين.

تناولت طرقُ البحث هذه المحاورَ التّالية، في محاولة للتّعرف على تصوّرات الفلسطينيّين/ات لمؤسّسات المجتمع المدني:

محور المعرفة حول مؤسّسات المجتمع المدني، ومحور الرّضا عنها، محور الانخراط والمشاركة، ومحور الطّموح والتّطلّعات.

نتائج المسح الميداني

بلغ حجم العيّنة، الّتي أجابت على الاستبيان 1,203 أشخاص، من الذّكور والإناث، من جيل 18 عامًا فما فوق، حيث بلغت نسبة الذّكور 51%، فيما بلغت نسبة الإناث 49%، وقد توزّعت أعمارهم على النّحو المبيّن في الشّكل 1.

كانت الفئة العمريّة (25-35 عامًا) الأكثر مشاركة في الاستبيان، وتمثّل 32.7% من العينة، تلتها الفئة العمرية (36-45 سنة) بنسبة 23%، وكانت أصغر نسبة مشاركة هي للفئة العمريّة الشّبابيّة اليافعة (18-24 سنة) بنسبة 10.5%.

وسنسلّط الضّوء، في عرض نتائج المسح، على ثلاثة محاور رئيسة، هي معرفة المؤسّسة، والرّضا عن نشاطاتها، والتّطلعات منها. كلّ محور من هذه المحاور يشتمل على عدّة مؤشّرات، ومن خلالها سنكشف عن تصوّرات الفلسطينيّين/ات لمؤسّسات المجتمع المدني.

شكل رقم (1): توزيع الفئات العمرية

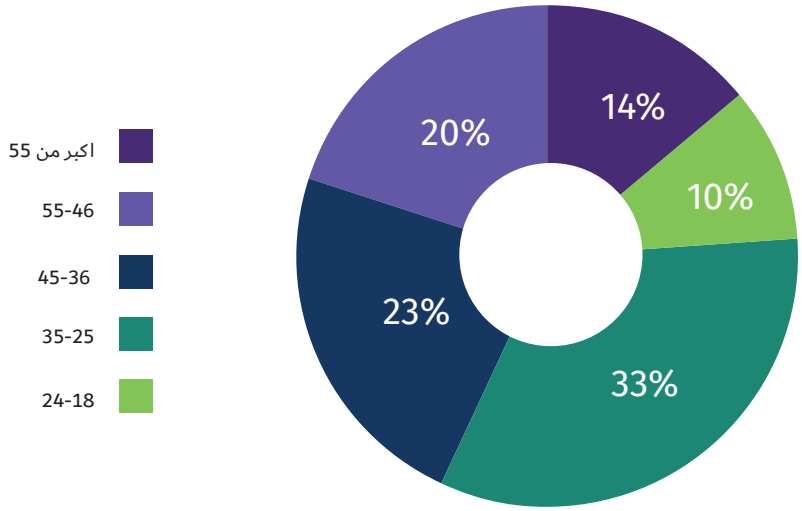

محور المعرفة

في هذا المحور قِسنا مدى معرفة الأفراد بمؤسّسات المجتمع المدنيّ وطبيعتها.

كان المؤشّر الأوّل، الّذي قسناه، إذا ما كانت مؤسّسات المجتمع المدنيّ، تعبّر عن المجتمع الفلسطينيّ واحتياجاته، إذ وافق نحو 63% من المستطلَعين/ات على أنّها تعبّر عن احتياجات المجتمع، بينما لم يوافق نحو 25% منهم.

المؤشّر الثّاني، حول تعريف هذه المؤسّسات على أنّها غير ربحيّة، ولا تسعى للرّبح. انقسم المستطلَعون بين موافق وغير موافق، مع هذا التّعريف، حيث بلغت نسبتهم نحو 42.2% في كلّ قسم، بينما أجاب نحو 15% من المستطلَعين أنّهم لا يعرفون إذا ما كانت ربحيّة أم لا.

المؤشّر الثّالث، الّذي تناول انخراط النّقابات العمّالية والحقوقيّة، بشكل مباشر، في مؤسّسات المجتمع المدنيّ، فقد وجدنا أنّ نحو 34% من المستطلَعين/ات لا يوافقون هذه المقولة، بينما نحو 40% منهم يوافقونها.

المؤشّر الرّابع، حول وضوح رؤيا وأهداف مؤسّسات المجتمع المدني، حيث يرى نحو 47% من المستطلَعين/ات أنّ رؤيا وأهداف مؤسّسات المجتمع المدني واضحة، بينما نحو 33.8% منهم لا يرونها واضحة، ونحو 19% أجابوا أنّهم لا يعلمون عنها.

شكل رقم (2): مؤشّرات معرفة مختارة (نسب الّذين لديهم معرفة ما بعمل المؤسّسات)

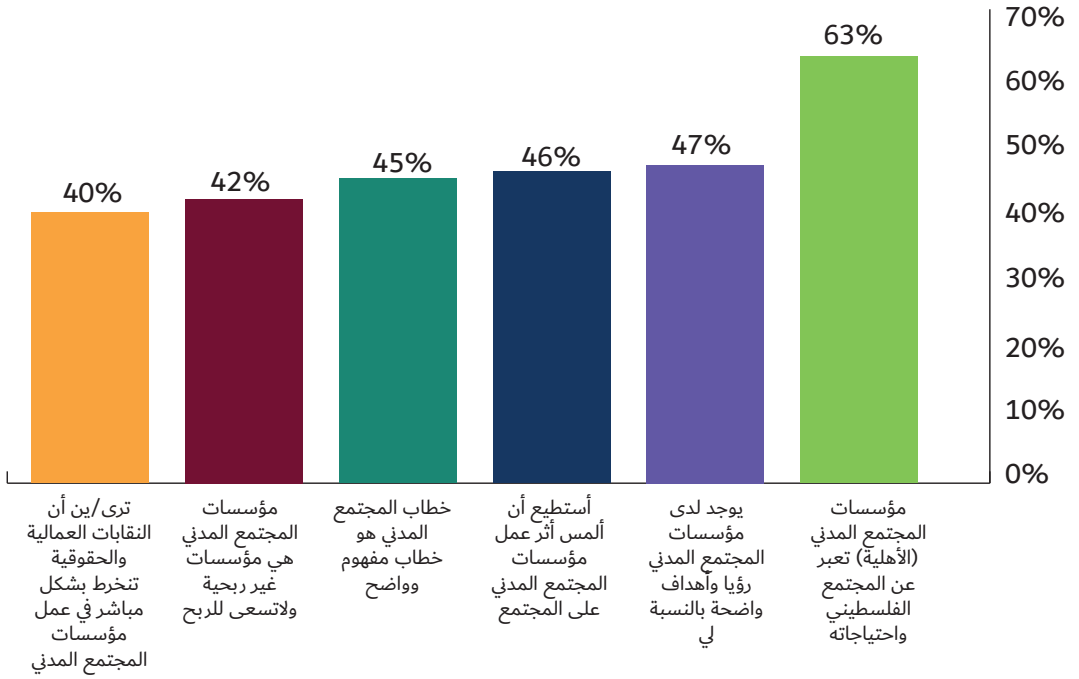

المؤشّر الخامس، وضوح خطاب المؤسسات، حيث عبّر نحو 45% من المستطلَعين/ات أنّ خطاب مؤسّسات المجتمع المدني مفهوم وواضح، و36% قالوا إنّ خطابها غير واضح.

المؤشّر السّادس، حول أثر عمل ونشاطات المؤسّسات، فقد أجاب 46% من المستطلَعين أنّهم يستطيعون لمس الأثر، الّذي تتركه المؤسّسات وأنشطتها، في محيط مجتمعاتهم، بالمقابل عبر 40% منهم عن أنّهم لا يلاحظون أيّ أثر لعمل المؤسسات.

المؤشّر السّابع، حول مصادر معرفة أخبار مؤسّسات المجتمع المدني، فقد أشار نحو 68% إلى أنّهم يستقون أخبار المؤسّسات من صفحاتها الإلكترونيّة الرسميّة، بينما صرّح نحو 58% من المستطلَعين أنّ مصدرهم الأساسيّ، للاطّلاع على أخبار مؤسّسات المجتمع المدنيّ، هو وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وأجاب 32% من المستطلعين أنّ مصدرهم هو الأقرباء والأصدقاء (الشكل 3).

يمكننا الاستنتاج - بعد مسح نتائج المؤشّرات (الشكل 2)، الّتي اخترناها، لنستدّل على مدى معرفة المجتمع بمؤسّسات المجتمع المدنيّ، التي تقدّم الخدمات لهم- أنّ الّذين لديهم معرفة ما عن هذه المؤسّسات، لا يصلون إلى 50% منهم. وقد يعود هذا، من جهة، إلى أنّ المؤسّسات لم تُفلح في التّعريف عن حالها، ولم تفلح في إيصال رسالتها لجمهورها. ومن جهة أخرى، قد لا يهتمّ المجتمع، الّذي تُقَدَّم له الخدمات، بالجانب المتعلّق بمعرفة المؤسّسات بعمق. وبحسب هذه النّتائج، هناك حاجة ماسّة، لتغيير سبل توجّه المؤسسات نحو المجتمع؛ لتعميق العلاقة به.

شكل رقم (3): مصادر معرفة أخبار المؤسّسات

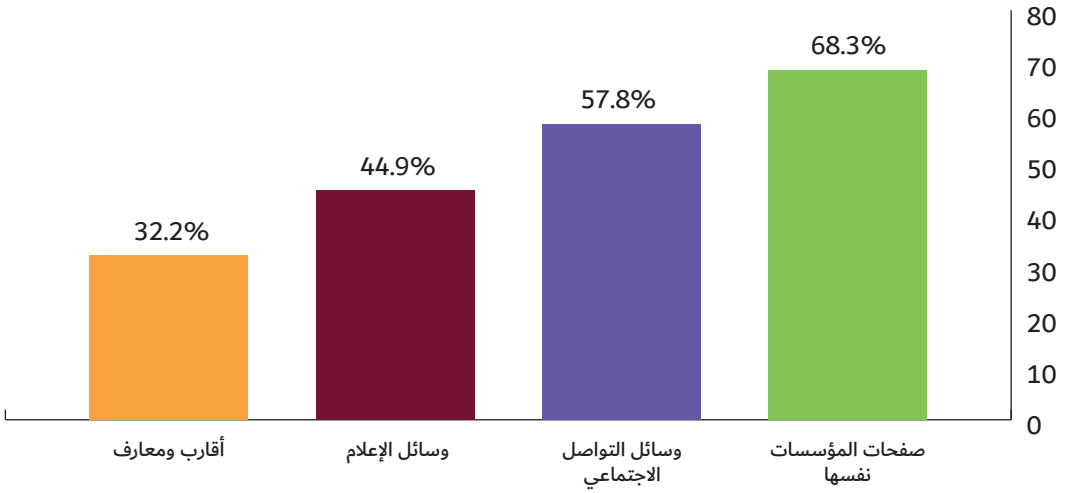

الرّضا عن عمل ونشاطات المؤسّسات

تشير المعطيات (الشكل 4)، التي جمعناها لقياس محور رضا الجمهور عن الخدمات، الّتي يتلقّاها من مؤسّسات المجتمع المدني، إلى نتيجتين بارزتين:

الأُولى، على المستوى الشّخصيّ، ونرى أنّ أكثرَ من 50% من المستطلَعين/ات راضون/يات عن النّشاطات والخدمات، الّتي يتلقّونها بشكل شخصيّ (الخدمات الإنسانيّة 57%، وزيادة الوعي 51%). الثّانية، على المستوى العام، ونرى أنّه، بالمعدّل، أقلّ من 40% من المستطلَعين/ات راضون/يات عن عمل المؤسّسات، على الصّعيد العام، على سبيل المثال، الرقابة على دَوْر المؤسّسات الرّسمية، فقط ثلث المستطلَعين/ات راضون/يات عن عمل مؤسّسات المجتمع المدني، أمّا فيما يتعلّق بالدّفاع عن قضايا حقوقيّة، فقد بلغت نسبة الرّاضين/ات عن عمل مؤسّسات المجتمع المدني نحو 40% فقط.

يمكننا الاستنتاج من آراء المستطلَعين:

1. أنّ المؤسّسات لا تنشط في الشّأن العام بما يكفي.
2. أنّ المؤسّسات قد تنشط كثيرًا بالشّأن العام، بَيْدَ أنّها لم تترك أثرًا ملموسًا، لدى المجتمع ليرضيَه. وبحسب هذه النتائج، ثَمّةَ مكانٌ لتحسين أداء مؤسّسات المجتمع المدني، لا سيّما في القضايا المتعلّقة بالشّأن العام.

شكل رقم (4): الرّضا من أداء مؤسّسات المجتمع المدنيّ

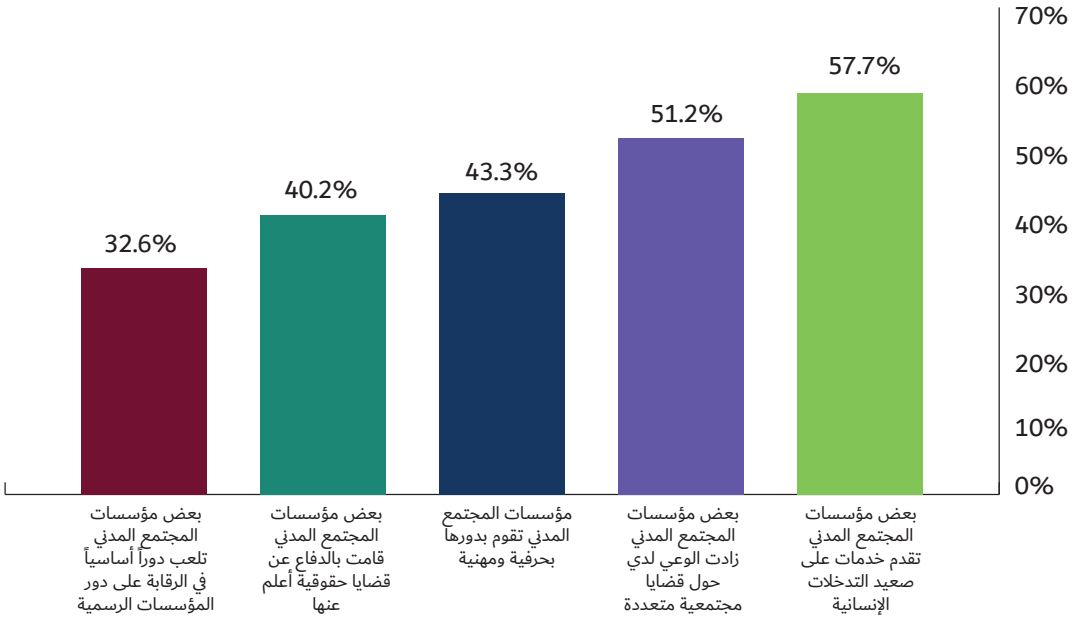

نشاطات مؤسّسات المجتمع المدنيّ

في هذا المحور حاولنا التّعرّف إلى رأي المستطلَعين/ات بشأن القطاعات، الّتي تنشط فيها مؤسّسات المجتمع المدنيّ (شكل 5)، والتّعرّف إلى توقّعاتهم/ن من مؤسّسات المجتمع المدنيّ (شكل 6)، إلى جانب التّعرّف إلى حجم الاستفادة من هذه النّشاطات (شكل 7).

تشير النتائج، الّتي حصلنا عليها، أنّ نحو 22% من المستطلَعين/ات يظنّون أنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ أكثرُ نشاطًا في قطاع المرأة والدّور الاجتماعي، يليها قطاع التّمكين الاقتصاديّ، حيث يظنّ نحو 18% من المستطلَعين/ات، أنّ المؤسّسات تنشط بهذا المجال. بينما يظنّ المستطلَعون/ات بغالبيتهم/نّ، أنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ لا تنشط في قطاعيّ البيئة (1.7% يظنّون أنّها تنشط في هذا القطاع)، والنّزاهة والشّفافية (2.9% يظنّون أنّها تنشط في هذا القطاع). وبحسب النّتائج، التي تظهر في الشّكل 5، يمكن الاستنتاج أنّ المستطلَعين/ات على معرفةٍ بالمؤسّسات النّشِطة في القطاعات، الّتي تقدّم خدمات على المستوى الشّخصيّ، بينما تقلّ معرفتهم بأنشطة المؤسّسات، كلّما كان نشاطها أغنى، على الصّعيد العام.

شكل رقم (5): القطاعات الّتي تنشط بها مؤسّسات المجتمع المدني، حسب رأي المستطلَعين/ات

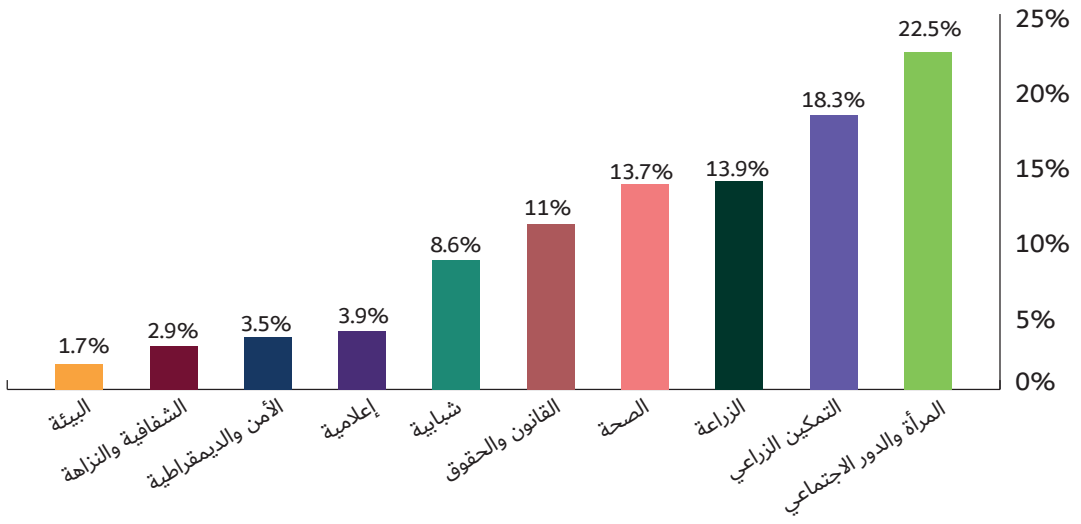

التّوقعات من مؤسّسات المجتمع المدنيّ

لا تختلف توقّعات المستطلَعين/ات، من مؤسّسات المجتمع المدني ودورها (شكل 6)، عن رؤيتهم لمشهد قطاعات عمل هذه المؤسّسات. إذ يرى نحو 47% من المستطلَعين/ات أنّ دور المؤسّسات يجب أن يركّز على التّدخّلات الطّارئة، المتعلّقة بالقضايا الإنسانيّة، ويرى نحو 19% منهم أنّ دور المؤسّسات يجب أن يركّز على زيادة الوعي وبناء المعرفة، ونسبة مشابهة من المستطلَعين ترى أنّ عمل المؤسّسات يجب أن يركّز على رقابة ومساءلة المؤسّسات الرسميّة، بينما 7.5% فقط يرون أنّ على مؤسّسات المجتمع المدنيّ العمل على المناصرة والضّغط لتغيير السّياسات.

تعزّز هذه النّتائج استنتاجاتنا من المعطيات السّابقة، أنّ المستطلَعين/ات يتعاملون مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ، من منظور الخدمات، الّتي يتلقّونها على الصّعيد الشّخصي، ويؤكّدون هذا من خلال تأكيدهم/نّ على دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في تقديم الخدمات الإنسانيّة.

شكل رقم (6): الدّور المنشود من مؤسّسات المجتمع المدنيّ، حسب المستطلَعين/ات

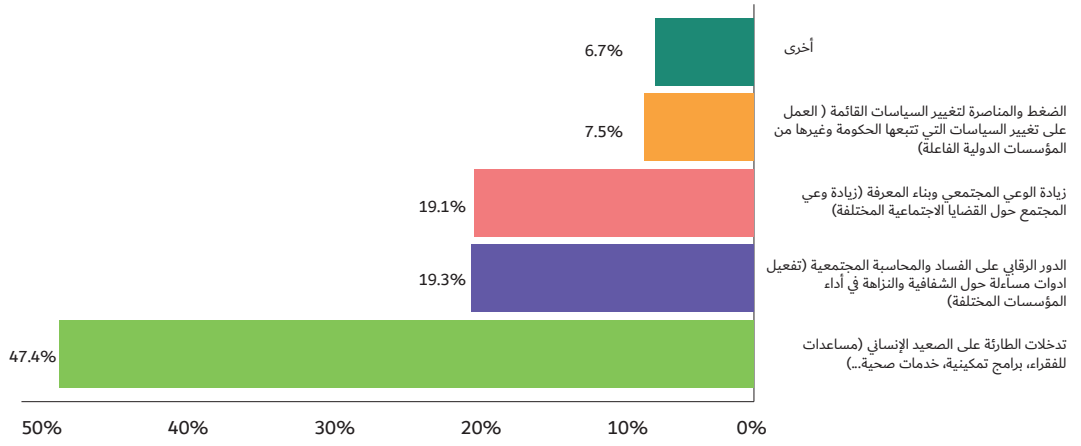

شكل رقم (7): مدى الاستفادة من أنشطة وخدمات مؤسّسات المجتمع المدنيّ

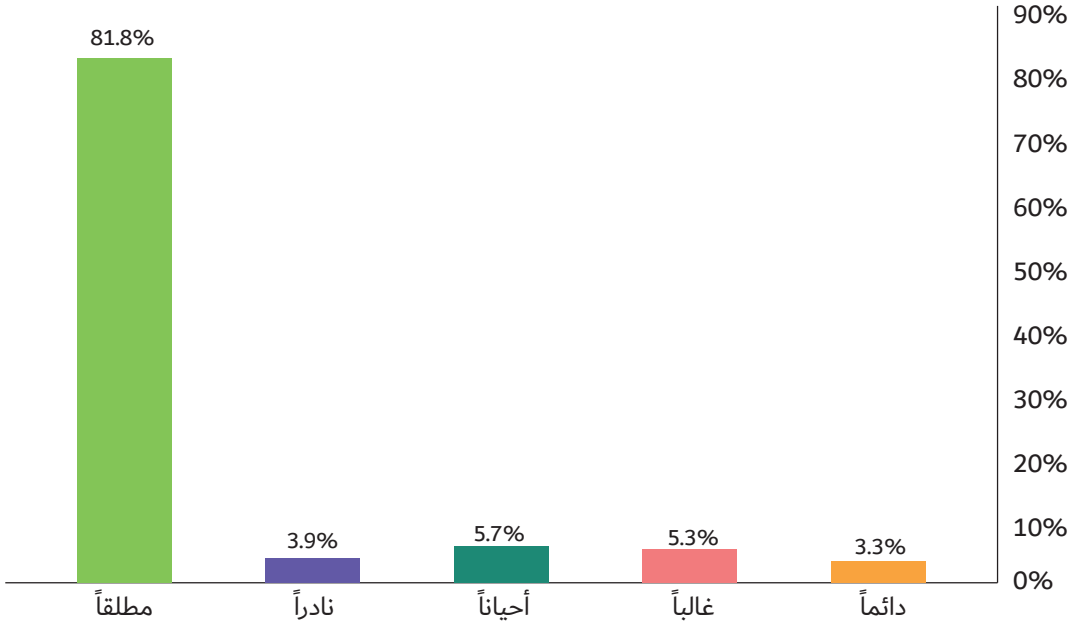

المشاركة بنشاطات مؤسّسات المجتمع المدنيّ

النّتائج الأبرز، في هذا المسح، كانت حول مشاركة المستطلَعين/ات بنشاطات مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ومدى الاستفادة منها. حيث صرّح نحو 75% من المستطلَعين/ات بأنّهم/ن لم ينخرطوا بأيّ نشاط لمؤسّسات المجتمع المدنيّ سابقًا. وصرّح نحو 82% بأنّهم لم يستفيدوا/ن إطلاقًا من أنشطة مؤسّسات المجتمع المدنيّ (الشكل 7).

يجب التّوقف عند هذه النتائج؛ فهي تعكس واقعًا مأزومًا، تعيشه مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وعليها أن تأخذ هذا المُعطى بالاعتبار.

تبرز مؤسّسات المجتمع المدنيّ في المجالات، الّتي تغيب عنها المؤسّسات الحكوميّة، والهدف من عملها، في هذه المجالات، هو خدمة المجتمع، على الصّعيدين الشّخصي والعام. وإذا قرأنا هذه النّتائج على ضوء هذا، نستنتج أنّ هناك خللًا ما في عمل هذه المؤسّسات. وبحسب قراءتنا لكافة النّتائج، فقد تكون الأسباب لعدم المشاركة وعدم الاستفادة، من أنشطة مؤسّسات المجتمع المدنيّ كالتّالي:

غياب الشّراكة والتّعاون مع أفراد المجتمع، وقد تكون هذه الشّراكة والتّعاون على شكل تطوّع، في عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ، أو على شكل مساهمات ماديّة وفكريّة، من أجل تعزيز القاعدة الجماهيريّة لهذه المؤسّسات.

ضعف التّواصل بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ والأفراد. وقد تكون السّبل، الّتي تتبنّاها هذه المؤسّسات للتّواصل غير ناجعة، ولا تصل لجميع أفراد المجتمع، وبالتّالي فأهداف وجودها ونشاطاتها ستكون مقتصرة على جمهور محدود جدًّا.

عدم ملاءَمة الأنشطة لكافة الجمهور، وقد يكون هذا ناجمًا عن عدم مواكبة احتياجات المجتمع، وقد يكون ناجمًا عن استهداف مجموعات غير ملائِمة لأَنشطتها.

لكن، علينا ألّا نُغفل أنّ السّياقات تختلف، وفقًا للمناطق الجغرافيّة في هذا الإطار، حيث لا يمكن مقارنة المشاركة في الأنشطة، والاستفادة منها في الضّفة الغربية مع القدس، أو مع مناطق الـ48، لأنّ المساحة المتاحة للفلسطينيين/ات وعملهم/ن، في مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في الضّفة الغربيّة، أوسع بكثير، وهذا لا يعني أن نتجاهلَ هذه الفجوة.

نتائج لقاءات المجموعات البؤريّة

عُقدت اللّقاءات مع المجموعات الخمس، في الفترة الواقعة ما بين 17 آب و8 أيلول، من هذا العام (2021)، شارك فيها 58 مشاركًا/ة. توزّعت المجموعات على المناطق الأربع، الّتي يتناولها البحث، مجموعتان تمثّلان الضّفة الغربيّة، مجموعة تمثّل قطاع غزة، مجموعة تمثّل القدس، ومجموعة تمثّل مناطق الـ48. عُقدت اللّقاءات إلكترونيًّا بواسطة تقنيّة "زوم". طُرحت على المجموعات الأسئلة ذاتها (ملحق 2)، وسنعرض نتائج اللّقاءات حسب المناطق، الّتي تمثّلها المجموعات، ومن بعدها سنتناول المشترك والمختلف بين هذه المجموعات.

مخرجات مجموعة الضّفة الغربية

وقع اختيارنا على لقاء مجموعتين من الضّفة الغربية؛ نظرًا لعدد مؤسّسات المجتمع المدنيّ الكبير، مقارنةً مع باقي المناطق، الّتي تغطيّها الدّراسة. اجتمعت المجموعتان في تاريخَي السّابع عشر من آب، والثّامن من أيلول من هذا العام (2021).

معرفة العمل المؤسّساتي

عند مناقشة هذا المحور، برز أنّ المشاركين/ات على دراية بطبيعة عمل مؤسّسات المجتمع المدني وأهدافه. فقد أشار المشاركون/ات إلى أنّ هدف المؤسّسات هو خدمة المجتمع وتطويره، وأنّها مستقلّة، غير حكوميّة، وغير ربحيّة. وصرّحوا أنّه يتبادر لأذهانهم/ن العمل التّطوّعي، والمسؤوليّة المجتمعيّة، عند الحديث عن عمل مؤسّسات المجتمع المدني. وعن نشاطات مؤسّسات المجتمع المدني، قالوا إنّها تعمل على استحداث القوانين أو تعديلها، إلى جانب حملات الضّغط والمناصرة، الّتي تديرها للنّهوض بالمجتمع، من ناحية اجتماعيّة، وثقافيّة وفكريّة. ومن اللافت أنّ المشاركين/ات ظنّوا أنّ بداية ظهور مؤسّسات المجتمع المدني جاءت بعد اتّفاقيّات أوسلو، وقد يعود هذا لتضخّم عددها، بعد الاتفاقيات مباشرة. إلى جانب ذلك أشار المشاركون/ات إلى أنّ تسمية مؤسّسات المجتمع المدنيّ باسمها العربيّ، مؤسّسات أهليّة على سبيل المثال، له وقع إيجابي بخلاف التّسمية الإنجليزية NGOs.

القطاعات التي تنشط بها مؤسسات المجتمع المدني في الضّفة الغربيّة

أشار معظم المشاركين/ات إلى أنّ أكثرَ القطاعات، الّتي تنشط بها مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في الضّفة الغربيّة، هي قطاع المرأة والشّباب. ويعتقد المشاركون/ات أنّ ثمّةَ مَن يُوجّه المؤسّسات باتجاه قطاعات

معينة، هذا ما يلمسونه من مشاريع المؤسّسات، حيث إنّ غالبية المشاريع (من وجهة نظرهم) تركّز على قطاع المرأة والشّباب لا سيّما في موضوعَي ريادة الأعمال والتّحضير للعمل. علاوةً على هذا، أشار المشاركون/ات أنّ الأنشطة في قطاع المرأة، تتعلّق بالضّغط والمناصرة والدّفاع عن حقوق المرأة، وبعض التّدخلات القانونيّة والحقوقيّة بهذا المجال، وعلى حدّ تعبيرهم، ليس بالضّرورة أن يكون لذلك أثرٌ واضحٌ. عَلت في إحدى المجموعات انتقادات، حول استنفاد النّشاطات، الّتي تستهدف مجموعة الشّباب، مثل التّدريبات في مجال الاتّصال والتّواصل، والتّحضير لمقابلات العمل، بينما هناك نقصٌ في الأنشطة، الّتي تلائم الاحتياجات الحقيقيّة لهذه الفئة.

المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة أكثر حضورًا من المؤسّسات الأهليّة

يختلف نشاط المؤسّسات وطبيعتها (حكوميّة، خاّصة، أهليّة) وفقًا للمنطقة الجغرافيّة في الضّفة الغربيّة، إذ عبّر مَن يقطنون في شمال الضّفة الغربيّة عن ضعف تمثيل مؤسّسات المجتمع المدني، في مناطق سكنهم، على الرّغم من وجود أنشطة، إلّا أنّ الأجسام المؤسّساتية تغيب. في حين يلمس المشاركون/ات تواجدًا مكثّفًا للمؤسّسات الحكوميّة، في شمال الضّفة الغربيّة. وأشار المشاركون/ات إلى أنّ الأفراد يتوجّهون للمؤسّسات الرّسمية والحكوميّة للتّشغيل، بسبب الضّمانات التي يحصلون عليها، وأشاروا إلى أنّ عملها هو الطّاغي. أمّا في الخليل، فقال المشاركون/ات إنّ القطاع الخاص هو الأكثر بروزًا وظهورًا، من بين القطاعات المختلفة. اتّفق المشاركون/ات على أنّ المؤسّسات تكثر في منطقة الوسط (رام الله وبيت لحم)، وحتّى نابلس كمدينة، لكن ليس في باقي المدن والمحافظات. وقد أشار أعضاء المجموعات، إلى أنّ الأنشطة متوفّرة في الأرياف، بَيْد أنّ المؤسّسات غير موجودة، إلى جانب ذلك، ثمّةَ قطيعة بين المؤسّسات والمجتمع تسود، عقب الانتهاء من الأنشطة في منطقة ما، بمعنى أنّه لا يوجد متابعة من قبل مؤسّسات المجتمع المدنيّ، لمرحلة ما بعد الأنشطة.

تطلّعات المشاركين/ات من مؤسّسات المجتمع المدنيّ

شدّد المشاركون/ات على أنّه لا يجوز استثناء قطاع لصالح قطاع آخر، وذلك لتردّي أوضاع القطاعات كافّة. وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة العمل، حسب خطّة تكامليّة، على أن تحافظ المؤسّسات على تخصّصاتها، كلّ في مجاله. وأضاف " ليس لدينا خطّة وطنيّة شاملة لجميع القطاعات، لتحقيق التّكامل. في الفترة الأخيرة فقط، أصبح هناك تنظيم للعمل المؤسّساتي، من خلال القطاعات، وأصبحنا نلاحظ تشكيل الائتلافات، وهذا من الممكن أن يحقّقَ إنجازًا للمؤسّسات، كلّ في تخصّصه، ومن خلال موقعه، لأنّ غياب التّنسيق يؤدّي إلى مشكلة في الإنجاز، لا سيّما أنّه لا يمكن فرض التّنسيق والتّوحيد مع المؤسّسات الأخرى، والحلُّ هو التّخصّص وتوضيح الاتّجاهات، وهذا يؤدّي إلى التّنمية، ويحتاج إلى جهود كبيرة".

مع هذا يرى البعض أنّ الأولويّة يجب أن تكون للقطاع الصّحي، لأنّه مُهمّش ويتّجه نحو الخصخصة، بعد ذلك يأتي القطاع التّعليميّ، فثمّة حاجةٌ لتحديث مناهج وأساليب التّعليم. كما ويرى بعض المشاركين/ات في المجموعتين، أنّه من الضّروري جدًّا، أن يتمّ التّركيز على قضايا حقوق الإنسان، لا سيّما في ما يتعلّق بالحقوق الصّحية. إلى جانب ذلك يرى المشاركون/ات أنّه من الضّروري العمل في القطاع الاقتصادي؛ لأنّه من أهم القطاعات، وبحسب رأيهم يجب التّركيز على التّوجّه الإنتاجي لتطوير المجتمع والسّوق الفلسطينيّ، لا سيّما لدى الفئات المُهمّشة.

مخرجات مجموعة قطاع غزّة: أعباء كبيرة ومساحات ضئيلة

شدّد المشاركون/ات في هذه المجموعة على الدّور المركزيّ، الّذي تشغله مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في قطاع غزّة، لعجز المؤسّسات الحكوميّة عن تأدية دورها وواجبها كما يلزم، بسبب الحصار وحالة الانقسام، الّتي يعيشها قطاع غزة.

معرفة العمل المؤسّساتي

يرى الغزّيّون/ات أنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ، مؤسّسات غير حكومية، لها دورها الكبير في المجتمع، وتملأ الفراغ الّذي تولّده الحكومة ومؤسّساتها. ففي ظلّ الواقع السّياسي المركّب، وغياب المؤسّسة التّشريعيّة والحكومة، لا سيّما في غزة، بات الدّور المُلقى على عاتق هذه المؤسّسات جديًّا. فهي تعوّض دور الحكومة، في تقديم الخدمات، مع أنّ دورها الأساسيّ هو رقابيّ وضاغط، لنصرة حقوق النّاس. وبحسب رأيهم، أصبحت عبارة "مؤسّسات المجتمع المدنيّ" تعبّر عن مؤسّسات تخدم المجتمع، بينما دورها الأساسيّ مساعدةُ الحكومة، وهي ليست صاحبة قرار، فدورها فعّال في حملات الضّغط والمناصرة، وفي رفع وعي المجتمع، والتّمكين الاجتماعي والاقتصاديّ والمساعدات الإغاثيّة.

المعادلة المعكوسة في القطاع

نظرًا لعدم الاعتراف الدّولي بحكومة غزّة، أصبح التّمويل والمعونات الدّولية تُضخّ في مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ما أسفر عن هذا: أوّلًا، أن تلعب مؤسّسات المجتمع المدنيّ دور الحكومة، في تقديم الخدمات الأساسيّة، الّتي هي أصلًا من مسؤوليّة الحكومة. وثانيًا، أن تتدخّل الحكومة في عمل مؤسّسات المجتمع المدني. ومع كلّ هذا، ما زالت مؤسّسات المجتمع المدني الغزّيّة، تعاني تضييقاتٍ في الحصول على تراخيص للعمل في القطاع. وبالتّالي، هذا أخلّ في عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ الأساسيّ، المتمثّل في مراقبة ومساءلة المؤسّسات الحكوميّة، بحسب إحدى المشاركات.

القطاعات الّتي تنشط بها المؤسّسات الغزّيّة والتّدخّلات

تعتمد نشاطات مؤسّسات المجتمع المدنيّ، على حجم التّمويل الّذي تحصل عليه، وعلى قدراتها في تنفيذ هذه النّشاطات. تتعدّد أشكال النّشاطات الّتي تقدّمها هذه المؤسّسات، كالورشات، اللّقاءات، والتّدريبات. أمّا القطاعات الأساسيّة، الّتي تنشط فيها هذه المؤسسات، فهي قطاع المرأة ودورها الاجتماعيّ، العنف المبنيّ على النّوع الاجتماعي، وقطاع الشّباب، وتنشط أيضًا بالمجالات الّتي تخصّ ذوي الاحتياجات الخاصّة، أو أصحاب الإعاقات الجسديّة. وأشادت إحدى المشاركات بإسهامات المؤسّسات النّسويّة والنّسائية، في تعزيز المرأة الغزّيّة، ونشر الوعي لديهنّ.

حول المساحات الضيّقة للعمل

يرى المشاركون/ات أنّه على الرّغم من النّشاطات الكثيرة، الّتي تقدّمها مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في القطاع، إلّا أنّها بسيطة، وفي بعض الأحيان منقوصة ولا تتلاءَم مع أولويّات واحتياجات جمهورها، وتقتصر على مساحات عمل ضيّقة، ويرون أنّ الكثير من المبادرات كان لها أثرٌ ملموس، لكنْ، ثَمّة مبادرات لا تكون قادرةً على تحقيق الهدف المرجوّ. وبحسب رأي المشاركين/ات تذهب المبادرات- في العادة- إلى مشاريع،

ذات علاقة بعمل البلديّات، أو ذات علاقة بتطوير البُنى التحتيّة، بينما تتخلّف عن تقديم مشاريع، تتلاءَم مع الاحتياجات الحارقة، مثل مجاليَ التّشغيل والبطالة، والصّحة.

ما يتطلّع إليه الفلسطينيّون في قطاع غزّة: الشّباب ثُمّ الشّباب

أكثر التّطلعات، الّتي عبّر عنها المشاركون والمشاركات، في المجموعة البؤريّة، كانت تتعلّق بفئة الشّباب. وبحسب رأيهم، على المؤسّسات العمل من أجل تمكين الشّباب في المناحي التّالية: المنحى السّياسي، من خلال تعزيز دور الشّباب وتأهيلهم/ن كصنّاع قرار مستقبليّين. والمنحى الاقتصاديّ، من خلال تدريبهم وتأهيلهم/ن، لخلق فرص عمل للشّباب. إلى جانب هذا، قال المشاركون/ات إنّ قطاع رعاية الطّفل والطّفولة، عليه أن يحتلّ حيّزًا أوسع، في عمل المؤسّسات. وفي النّهاية أجمعوا على أنّ الجمهور، الّذي على المؤسّسات استهدافه، هو من الفئات الأكثر تهميشًا، والمسحوقة من العاملين/ات، في مجال الفِلاحة والتّصنيع الغذائي.

مخرجات مجموعة القدس: حرب على المؤسّسات المقدسيّة

أشار المشاركون/ات إلى أنّ ثَمّةَ إشكالية في تمثيل مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، في مدينة القدس، وأنّه يجب التّفريق ما بين مؤسّسات فلسطينيّة، مسجّلة لدى مُسجِّل الجمعيّات الإسرائيليّ، بعض تمويلها يأتي من بلدية أورشليم، وأخرى أهليّة، (مسجّلة في الضّفة الغربيّة). ومن المعروف أنّ المؤسّسات التّابعة للبلديّة تمنح خدماتٍ أكثرَ؛ لأنّ لديها دعمًا أكبر، على العكس منها المؤسّسات الأهليّة، الّتي تحصل على دعم أقلّ، وبالتّالي تقدّم مشاريع أقلّ. تواجه فئة الشّباب تحدّياتٍ، على صعيد المشاركة، في عمل ونشاطات مؤسّسات المجتمع المدنيّ في القدس، خاصّةً من النّاشطين/ات والمتطوّعين/ات، فهم يبتعدون عن المؤسّسات، الّتي يرَون أنّها تؤدّي دورًا تطبيعيًّا، أو الّتي تتبع للبلديّة.

استقطاب الفلسطينيّين/ات بواسطة مؤسّسات تَتْبَعُ للبلديّة

تحصل المؤسّسات الفلسطينيّة، الّتي تتبع لبلدية القدس، على تمويل هائل؛ لجذب الشّباب المقدسيّ. ويرى المشاركون/ات أنّ هذا لا يأتي بُغية تقديم الخدمة للفلسطينيّين/ات، بل للسّيطرة على الأنشطة والتوجّهات. فبعد الحصول على تراخيص البلدية، تحصل المؤسّسات على امتيازات وتمويل، بَيْدَ أنّ أهدافها وأنشطتها تصبح مُحتكَمة للمعايير، الّتي تضعها البلديّة. علاوةً على هذا، فمن السّهل الحصول على ترخيص إسرائيليّ لتأسيس مؤسّسة أهليّة، مقارنةً بالحصول على ترخيص فلسطينيّ. وأفاد المشاركون/ات أنّه لا يمكنُ إنكارُ وجودِ مؤسّسات فلسطينية، قويّة وداعمة للقطاع الشّبابي في المدينة، لكنّها تتعرّض لملاحقات من البلديّة، ما دفع ببعض المؤسّسات الحصول على ترخيص إسرائيليّ؛ للحفاظ على استمراريّة عملها. على العموم، تَعُمّ الفوضى على ساحة مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في مدينة القدس، وتطغى عليها أنشطة المؤسّسات التّابعة للبلديّة، علمًا أنّ المؤسّسات الأهليّة الفلسطينيّة تعمل بجِدٍّ، هي الأخرى.

الانطباع حول أداء المؤسّسات المقدسيّة

يرى المشاركون/ات ألّا تنوّعَ بالأنشطة، الّتي تنفّذ في القدس، فالأنشطة والعمل في غالبيّتهما يندرجان تحت سقف تمكين الشّباب (مشاريع تأهيل القيادات الشّابة، على سبيل المثال)، لأنّ هذا ما تُتيح تمويله السّلطات الإسرائيليّة. ويمكن القول إنّ ثَمّةَ قطاعاتٍ عملت فيها بعض المؤسّسات الأهليّة، على سبيل المثال، قطاع الصّحة، وقطاع القانون والحقوق. وقدّمت هذه المؤسّسات تدريبات وورشات ومحاضرات، على الرّغم من

شُحّ الموارد المالية والبشريّة، فهذه المؤسسات تعاني نقصًا في المدرّبين/ات ذوي الكفاءات الملائِمة. إلى جانب ذلك، يرى المشاركون/ات أنّ التّمويل المشروط حاصرَ معظم المؤسّسات الوطنيّة في القدس، ما دفع ببعضِها للتّوقّف عن العمل، لأنّ شروط التّمويل تتنافى مع مبادئ المؤسّسات وأهدافها الوطنيّة.

انتقد أعضاء المجموعة عدم استمرارية العمل، فالعمل ينتهي بانتهاء المشاريع. علاوةً على ذلك، قالوا إنّ المؤسّسات المقدسيّة "لا تنزل إلى الشّارع" ولا تتواصل، على أرض الواقع، مع الأفراد، وتعتمد المؤسّسات على مواقع التّواصل الاجتماعيّ في التّواصل، هذا أدّى إلى غياب قاعدة من الأفراد، للعمل مع هذه المؤسّسات. ويرى البعض أنّ الأفراد استنزفوا طاقاتهم في المشاريع المؤقّتة، وأصبح من الصّعب الحصول على تمويل لمشاريع جديدة، وبالتّالي هناك حاجة ماسّة لإعادة النّظر في استراتيجيّات عمل هذه المؤسّسات.

ما يتطلّع إليه الفلسطينيّون/ات في القدس

أكثرُ ما شدّد عليه المشاركون/ات، في المجموعة البؤريّة مسألة الوعي، إذ يَرَوْن أنّ مؤسّسات المجتمع المدني، والمؤسّسات الأهلية، يجب أن تعمل بشكل واسع جدًّا، على قضيّة نشر الوعي، حول قضايا الواقع المقدسيّ. فالوعي، على حدّ تعبيرهم، هو العنصر الّذي تتقاطع معه جميع القضايا الأخرى، بكلمات أخرى، غالبيّة المشاكل الّتي يواجهها المقدسيّون ناجمة عن غياب الوعي. وأشاروا أيضًا إلى لزوم تركيز العمل على التّوعيّة القانونيّة؛ لتكون لدى المقدسيّين المقدرة للتّعامل مع انتهاكات السّلطات الإسرائيليّة لحقوقهم، كما حدث مؤخّرًا، في هبّة الشّيخ جرّاح (نيسان-أيّار 2021). علاوة على ذلك، يرى بعضهم أنّه يجب التّركيز - وبقوّة - على قطاع التّعليم. يقول أحد المشاركين/ات "نحن نخوض حربًا داخليّة بين المناهج (الإسرائيليّة)، الّتي تروّج لها بلديّة القدس، ومناهجنا التّعليميّة الخاصّة (الفلسطينيّة)، الّتي هي عبارة عن مناهج تلقينيّة، لا تسمن ولا تغني من جوع. يتخرّج غالبية طلابنا من المدارس الفلسطينيّة، ويتجهون إلى الجامعات والمعاهد الإسرائيليّة، الّتي تكون بمناهج وأساليب تدريس مبتكرة. بالمقابل، لو نظرنا إلى المناهج الفلسطينيّة، نرى أنّها تحتاج إلى الكثير من العمل عليها، لأنّ الطّالب يتخرّج بعد 12 سنة، يُلَقَّن خلالها موادّ بعيدة عن أيّ واقع، لذلك يجب على المؤسّسات العمل على المحتوى التّعليمي والنّهوض به".

كما يرى المقدسيّون أنّه يجب على وزارة شؤون القدس أن تدعم تواجد مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطيني في القدس، فما تقدّمه ليس كافيًا البَتّة، لا سيّما في ظلّ تغوّل المؤسّسات الصهيونيّة، على حساب مساحة المؤسّسات الفلسطينيّة في القدس.

مخرجات مجموعة مناطق الـ48: تحدّي سياسة "الأَسْرَلة"

يأتي الحديث عن مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة، في مناطق الـ48 بسياق مختلف تمامًا، عن القدس والضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، على الرّغم من وجود تشابه، من حيث التّضييقات والممارسات، الّتي تحاصر مؤسّسات المجتمع المدنيّ هناك، وتعمل على تقليص مساحة العمل لديهم.

التصوّرات حول مفهوم مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطيني في الدّاخل

أشار المشاركون/ات في المجموعة البؤرية، في مناطق الـ48 أنّ لديهم تصوّرات عدّة، عن مؤسّسات المجتمع المدنيّ. وبحسب ما قالوه، فإنّ هذه المؤسّسات هي تطوّعيّة خيريّة، غير ربحيّة، وتعمل على خلق حيّز ثقافيّ

أو سياسيّ أو تطوعيّ، لطرح الأفكار، الّتي يحملها الأفراد وتحويلها لمشاريع. بَيْد أنّهم يشعرون أنّ المؤسّسات المموَّلة من الجهات الإسرائيليّة، إن كانت حكوميّةً أو غير حكوميّة، هي الأكثر فعالية في المجتمع الفلسطينيّ، على اختلاف مناطقه. ويرَوْن أنّ الأمر متعلّق بالمكان وطبيعة الأفراد، إلى جانب ذلك، قد يكون السّبب أنّ الشّباب الفلسطينيين/ات ينخرطون بشكل أكبر فيها، لأنهم يتعرّفون إليها في المدارس، من خلال البرامج والأجسام، الّتي تسمح لها الحكومة الإسرائيليّة بالعمل داخل المدارس الحكوميّة. علاوة على هذا، أشار المشاركون/ات إلى غياب الجهود، لإقناع فئة الشّباب للانخراط في العمل المؤسّساتي، هناك محاولات إلّا أنّها لا تترك أثرًا واضحًا. وعلى ما يبدو، فالمنافسة شديدة بين المؤسّسات، الّتي تحصل على تمويل إسرائيليّ، وتلك الّتي ترفضه، بالتّالي ليس لدى الأخيرة الأدوات والموارد الكافية لإقناع فئة الشّباب. وأكملوا، أنّ جزءًا من مؤسّسات المجتمع المدنيّ هو امتداد لأحزاب وحركات سياسيّة، ولهذا يتعرّض الأشخاص لملاحقات وتضييقات، مثل أحزابهم، وفي بعض الأحيان قد لا تكون المؤسّسة امتدادًا لحزب معيّن، بَيْدَ أنّ جميع الأفراد العاملين في المؤسّسة، ينتمون للحزب ذاته، والنّتيجة تكون شبيهة في هذه الحالة أيضًا.

باستطاعتنا القول، وبعد لقاء المجموعة، إنّ المشاركين/ات لم تتبادر إلى أذهانهم أسماء مؤسّسات مجتمع مدنيّ، تعمل في مناطق الـ48، وقد يكون السّبب أنّ عدد مؤسّسات المجتمع المدنيّ قليلٌ أصلًا، أو أنّ المؤسّسات لا تنشط قُطريًّا على مدار السّنة.

القطاعات الّتي تنشط بها المؤسّسات الفلسطينيّة في الدّاخل

يرى المشاركون/ات أنّ أكثر القطاعات، الّتي ينشط فيها العمل المدنيّ/ الأهليّ هو القطاع النّسوي، وفسّرت إحدى المشاركات هذا البروز، بأنّ قضايا قطاع المرأة تجذب انتباه الأفراد، أكثر من قضايا الشّباب والهُويّة، وتنشط المؤسّسات، أيضًا، على صعيد تعزيز الهُويّة الوطنيّة. إلى جانب مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة، تنشط في الحقل مؤسّسات عربيّة يهوديّة، على سبيل المثال، جمعيّة "سيكوي"، الّتي تعمل في مجال المساواة المدنيّة، ومنظمة "إيتَاخْ- معكِ"، الّتي تعمل في مجال العدالة الاجتماعيّة للنّساء. إذ صرّحت إحدى المشاركات "في فترة انتشرت قضايا قتل النّساء، لدرجة أصبحنا كلَّ أسبوع نسمع عن قتل امرأة أو امرأتين، فأصبح هناك لزوم لتحرّك، وكان له تأثير. أمّا على صعيد الأنشطة الوطنيّة، فهي الجمعيّات الّتي نعرفها وتحثّنا على الارتباط بجذورنا الفلسطينيّة". وبكلّ تأكيد، لا يوجد مؤسّسات مجتمع مدنيّ فلسطينيّة، تعمل في المجال الصّحي، على سبيل المثال، ولا الزّراعة، فهذه القطاعات تحكمها الدّولة، ولا تسمح للفلسطينيّين العمل فيها، ولا بأدنى درجة من الحريّة، على حدّ تعبيرهم. وذكروا أنّ ثَمّةَ محاولاتٍ في مجال الصّحة، مثل جمعيّة "مريم"، الّتي تنشر التّوعية، حول سرطان الثّدي، لكنْ لا تتجاوز الأنشطة والفعاليّات أكثر من ذلك.

ما يتطلّع إليه الفلسطينيون/ات في الدّاخل

هناك نسبة من الرّضا، تجاه خدمات ونشاطات مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، في مناطق الـ48، فالمشاركون/ات يدركون أنّه، وعلى الرّغم من الظّروف السياسيّة المفروضة، هذا أقصى ما تستطيع هذه المؤسّسات تقديمه. عبّر المشاركون/ات عن أنّ ثَمّةَ حاجة لتوسيع فعاليّات وأنشطة المؤسّسات، في مناطق أكثر. وأكّدوا على أنّ الواقع بحاجة إلى تحسين، إذ يشعر الفلسطينيون/ات أنّهم كثيرًا ما يقعون في دائرة، لا يستطيعون الخروج منها، لأنّهم/ن اعتادوا على حياتهم، وكأنّهم محاطون بشيء لا يستطيعون كسره أو تجاوزه.

بعد الهبّة الأخيرة (أيّار 2021) تأسّست حراكات جديدة، لكن دون تنظيم واضح، هذه مسائل بحاجة لمتابعة وتشبيك، على صعيد أوسع.

يأمل الفلسطينيّون/ات في الدّاخل، أن يكون التّركيز على مجال الثّقافة الفنيّة الفلسطينيّة، إذ يرى المشاركون/ات أنّ المؤسّسات لا تركّز على هذا المجال، بل على اللّقاءات بدلًا من النّشاطات الثقافيّة، كالجداريّات والفنّ الفلسطينيّ. ويأملون بأن تُوجّه الأنشطة، أيضًا، لتشمل سياقاتٍ تحاكي التّعليم التحرّري، وتركّز في فحواها على القضايا الثّقافيّة والاجتماعيّة، كالدّين والجنسانيّة، والتّوجيه لتوسيع التفكير، والتّغيير في نمط التّعليم التّلقيني، وتطوير التّفكير ونُظم التّعليم.

مخرجات مشتركة ما بين المجموعات البؤريّة

ذكر جميعُ المشاركين/ات في المجموعات البؤرية، بحسب تصوّرهم، أنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ تواجه تحديّاتٍ جمّة، متمثّلة في الملاحقات والتّضييقات عليها، بَدءًا بالتّمويل المشروط، وانتهاءً بالملاحقة المباشرة، من قِبل السّلطات الإسرائيليّة. إلى جانب ذلك، خرجنا بمجموعة من النّقاط المشتركة، وقد تردّدت على ألسنة المشاركين/ات، على اختلاف المناطق الّتي مثّلوها.

- الوسيلة المُثلى لمعرفة أخبار وأنشطة مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، هي وسائل التّواصل الاجتماعي ومنصّاتها. وذكر المشاركون/ات أنّ أوسعها استخدامًا هو تطبيق "واتس آب" وصفحات الفيسبوك، الخاصّة بالمؤسّسات والمجموعات النّاشطة المختلفة.
- خطاب مؤسّسات المجتمع المدني غير واضح. أفاد غالبية المشاركين/ات أنّ عدم وضوح الخطاب يؤدّي لعدم تفاعل، مع أنشطة وفعاليّات المؤسّسات. وبحسب رأيهم، هناك حاجة لتبسيط الخطاب؛ كي لا يتردّد الأفراد بالمشاركة والتّعاون، مع مؤسّسات المجتمع المدني. غياب مؤسّسات المجتمع المدني عن السّاحة يفتح المجال لمبادرات فرديّة. تبرز هذه الظّاهرة في الآونة الأخيرة، لا سيّما في مناطق الـ48، في ظلّ غياب مؤسّسات مدنيّة، في قطاعات معيّنة، ما يدفع حراكات شبابيّة شعبية لمَلْء هذا الفراغ. وبحسب رأيهم، على مؤسّسات المجتمع المدنيّ احتضان هذه الحراكات ومأسستها، لأنّها نابعة من احتياجات مجتمعيّة.
- ثَمّة تباعد بين القاعدة الجماهيريّة الشعبيّة، والعاملين/ات في مؤسّسات المجتمع المدني. وبما أنّ مؤسّسات المجتمع المدني تمثّل هذا الجمهور، وتأتي لسّد حاجاته، الّتي أهملتها السّلطات الحكوميّة، فهناك حاجة ماسّة للتّواصل الدّائم مع هذا الجمهور.
- آنيّة المشاريع والنّشاطات. حيث تفتقر غالبية مؤسّسات المجتمع المدنيّ إلى مشاريع مستدامة، وهذا ما يسبّب القطيعة بين المؤسّسات والجمهور، وفي بعض الأحيان تكون نتيجته اختفاء هذه المؤسّسات عن السّاحة، بحسب رأي المشاركين/ات.

نقاش - استنتاجات وتوصيات

حاولنا في هذه الدّراسة الاستكشافيّة الإجابةَ على السّؤال: كيف يرى ويتصوّر الفلسطينيّون/ات مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّة؟ وذلك من خلال قياس مواقفهم من المؤسّسات، ومن خلال فهم العلاقة بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ والأفراد، وتفاعلهم معها، ومن خلال ردود فعلهم حول أنشطة مؤسّسات المجتمع المدني، بُغية تحديد "الإشكاليّات"، الّتي تواجه المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، ممثّلًا بمؤسّساته. وقبل أن نناقش الإشكاليّات وجبت الإشارة إلى تأثير المنطقة الجغرافيّة، والحالة السّياسيّة على مواقف وتصوّرات الأفراد، لمؤسسات المجتمع المدنيّ، بغضّ النّظر عن هُوية المؤسّسة، والقطاع الّذي تنشط فيه (ملحق 5). وفيما يلي الإشكاليّات، الّتي وجدناها بواسطة تحليل نتائج الاستبيان، ولقاءات المجموعات البؤريّة، والمقابلات الشّخصيّة:

أوّلًا، معرفة ماهيّة العمل المؤسّساتي، والمؤسّسات الفاعلة على السّاحة. وجدنا أنّ هناك تفاوتًا في مدى معرفة المشاركين/ات بماهيّة العمل المؤسّساتي، فالغالبيّة (75%) يعرفون أنّ مؤسّسات المجتمع المدني تعبّر عن احتياجات المجتمع الفلسطينيّ، بينما نحو 42% منهم لا يعرفون أنّ مؤسّسات المجتمع المدني هي مؤسّسات غير ربحيّة، ولا تسعى للرّبح، ونحو 33% لا يوافقون على أنّ النقابات العماليّة والحقوقيّة تنخرط بشكل مباشر في عمل مؤسّسات المجتمع المدني، ونحو 27% لا يعرفون إنْ كانت هذه النّقابات تنخرط بشكل مباشر بعمل المؤسّسات. وبحسب قراءتنا لهذه النتائج، وعلى ضوء ما جاء في اللقاءات الجماعيّة، فإنّ الأسباب لقلّة المعرفة، على الصّعيد المؤسساتي، هو عدم وضوح خطاب المؤسّسات (31.5% من المنخرطين في العمل المؤسّساتي، و37.5% من غير المنخرطين قالوا إنّ الخطاب غير واضح وغير مفهوم)، وغياب استمراريّة النّشاطات، والخلل في التّواصل المباشر والدّائم مع أفراد المجتمع؛ وعلى صعيد الأفراد، فبحسب النّتائج يهتمّ الأفراد بالقضايا الّتي تلامس الشّؤون الشّخصيّة، وهم على اطّلاع أوسع عليها، من القضايا التي تتناول الشّؤون العامّة.

ثانيًا، الرّضا عن العمل المؤسّساتي ومؤسسات المجتمع المدني. من تحليل المعطيات وجدنا أنّ مستوى الرّضا عن المؤسّسات وعملها يتعلّق بنوع الخدمات، الّتي تقدّمها والمنطقة الجغرافيّة الّتي تعمل بها. فكلّما لامست الخدماتُ الاحتياجاتِ الشّخصيّةَ للأفراد زاد الرّضا عنها. ووجدنا أنّ المؤسّسات الّتي تقدّم خدماتٍ إنسانيّةً، في مناطق تحت سيطرة إسرائيليّة مباشرة (مناطق الـ48 والقدس)، وصلت درجة رضا الأفراد من المؤسّسات نحو 71%. بينما عند السّؤال عن عمل المؤسّسات، في القضايا الحقوقيّة ومراقبة المؤسّسات الحكوميّة الرسميّة، ففي قطاع غزّة والقدس لم يتعدَّ مستوى الرّضا الـ20%. وقد تكون الأسباب لذلك، وحسبما وجدنا في حديثنا مع المشاركين/ات، في اللّقاءات الجماعيّة، التّدخل المباشر للحكومة في قطاع غزّة بعمل المؤسّسات المدنيّة، والخوف من ملاحقات السّلطات الإسرائيليّة، السّياسية والأمنيّة، لمؤسّسات المجتمع المدنيّ، الفاعلة في القدس، على قلّة عددها. إلى جانب هذا، وجدنا أنّ هناك علاقة مباشرة وطرديّة بين مستوى الرّضا من العمل المؤسّساتي، وانخراط الأفراد في العمل المؤسّساتي. بَيد أنّ المعطى اللّافت، الّذي حصلنا عليه، هو أنّ نحو 82% من المستطلَعين لم يستفيدوا من عمل المؤسّسات، وعلينا قراءة هذا المعطى بحذر، لأنّ نحو 75% من المستطلَعين قالوا إنّهم لم ينخرطوا بتاتًا بعمل المؤسّسات.

كلّ هذه المعطيات عبارة عن مؤشّر واضح، لضرورة تكثيف التّواصل، بين مؤسّسات المجتمع المدني والقاعدة الجماهيريّة، الّتي تستهدفها أو تقدّم الخدمات لها.

ثالثًا، التّوقعات المستقبليّة، من مؤسّسات المجتمع المدني. من تحليلات نتائج الاستطلاع ولقاءات المجموعات، وجدنا أنّ المشاركين/ات يريدون أن تكثّف المؤسّسات عملها، على الصّعيد الشّخصي مع

المجتمع. فبحسب الاستطلاع، نحو 47% من المستطلَعين/ات، يرون أنّ على المؤسّسات أن تكثّف نشاطها بالتّدخلات الإنسانيّة الطّارئة، وهذا يتلاءم مع ما ورد على لسان المشاركين/ات في المجموعات، أنّ على المؤسّسات توثيق علاقتها مع جمهورها، من خلال أنشطة تعود بالفائدة على الجمهور. إلى جانب ذلك، يتصوّرون أنّ على المؤسّسات تكثيف نشاطها في تعزيز وعي الجمهور (19%)، ومراقبة ومساءلة المؤسّسات الرّسميّة (19%). بينما نحو 7.5% منهم فقط، يرون أنّ على المؤسّسات تركيز نشاطها بالضّغط والمناصرة. علاوة على هذا، يرى المشاركون/ات أنّ على مؤسّسات المجتمع المدني، في مختلف مناطق فلسطين، أن تكثّف من التّشبيك وأن تقدّم مشاريع بالشراكة والتّعاون فيما بينها.

وإجمالًا، وجدت الدّراسة الاستكشافية، الّتي نحن بصددها، أنّ غالبية الفلسطينيّين/ات لا يشاركون في عمل وأنشطة المؤسّسات، ولا يستفيدون منها، إلى جانب حاجتهم/ن أن تلائم المؤسّسات خطابها وأنشطتها حسب حاجة الجمهور. علاوة على هذا، على مؤسّسات المجتمع المدني أن تكثّف من تواصلها مع النّاس، وأن تحافظ على استمراريّة وديمومة هذا التّواصل. ونهايةً، وجدت الدّراسة أنّ الفلسطينيّ/ة يفضّل وينتظر من المؤسّسات نشاطاتٍ، تلامس الشّأن الشّخصي أكثر من الشّأن العام.

المقابلات

- مقابلة نديم النّاشف – نديم النّاشف – المدير التنفيذي للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعيّ "حملة". أجريت في تاريخ 08 تمّوز 2021
- مقابلة نداء نصار – المديرة التّنفيذية لجمعية الشّباب العرب (بلدنا). أجريت في تاريخ 14 تموز 2021
- مقابلة سامر داوودي – مقابلة سامر داوودي – منسق شبكة المنظّمات الأهليّة في القدس. أجريت المقابلة في تاريخ 26 تموز 2021
- مقابلة سامر أبو عيشة – منسّق الإعلام والتّواصل في جمعيّة برج اللّقلق المقدسيّة. أجريت في تاريخ 28 تمّوز 2021
- مقابلة نهيل بزبزت – ناشطة مقدسيّة في مؤسسات المجتمع المدني. أجريت في تاريخ 04 آب 2021

المجموعات البؤريّة

- المجموعة البؤريّة الأولى، للضّفة الغربية. أجريت في تاريخ 17 آب 2021
- المجموعة البؤريّة الثّانية، للضّفة الغربية. أجريت في تاريخ 08 أيلول 2021
- المجموعة البؤريّة للقدس. أجريت في تاريخ 01 أيلول 2021
- المجموعة البؤريّة لفلسطين المحتلة 1948. أجريت في تاريخ 31 آب 2021
- المجموعة البؤريّة لقطاع غزّة. أجريت في تاريخ 02 أيلول 2021

ملحق رقم (1): استمارة الدّراسة

تحيّة وبعد،

ضمن إطار عمل "حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي"، يعمل المركز على تنفيذ دراسة، حول نظرة أفراد المجتمع الفلسطيني، في فلسطين التّاريخية، لمؤسّسات المجتمع المدني (المؤسّسات الغير الحكوميّة/ ربحيّة). تأتي هذه الاستمارة، كأداة لجمع المعلومات اللازمة، للخروج بأفضل النّتائج للدّراسة، لذا يرجى من حضرتكم الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة، وذلك لدواعي البحث، مع العلم أنّنا نضمن السِّرّية ولا تُستخدم البيانات إلّا للبحث والتّحليل فقط.

معلومات عامة

Mobile رقم الهاتف/الموبايل: _____

Quesرقم الاستمارة: _____ **Reرقم الباحث:** _____

Region المنطقة:

1) الضّفة الغربيّة 2) قطاع غزة 3) مناطق الـ48 4) القدس

Place مكان السكن:

1. مدينة 2. قرية/ بلدة 3. مخيم

Gender الجنس:

1. ذكر 2. أنثى

S1 المعرفة حول مؤسّسات المجتمع المدنيّ

إلى أيّ مدى توافق أو لا توافق على العبارات التالية:

	1) موافق بشدّة	2) موافق	3) غير موافق	4) غير موافق بشدّة	5) لا رأي/ لا أعرف
S1_1 مؤسّسات المجتمع المدنيّ، هي مؤسّسات غير ربحيّة، ولا تسعى للرّبح.					
S1_2 مؤسّسات المجتمع المدنيّ (الأهلية)، تعبّر عن المجتمع الفلسطينيّ واحتياجاته.					
S1_3 ترى/ين أنّ النّقابات العماليّة والحقوقية، تنخرط بشكل مباشر، في عمل مؤسّسات المجتمع المدني.					
S1_4 يوجد لدى مؤسّسات المجتمع المدنيّ، رؤيا وأهداف واضحة بالنّسبة لي.					
S1_5 أستطيع أن أَلمس أثر عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ على المجتمع.					
S1_6 خطاب المجتمع المدنيّ، هو خطاب مفهوم وواضح.					

S2 الرّضا حول أداء مؤسّسات المجتمع المدنيّ

إلى أيّ درجة أنت راضٍ أو غير راضٍ، عن أداء مؤسّسات المجتمع المدنيّ، فيما يتعلّق بما يلي:

	1) راضٍ جدًّا	2) راضٍ	3) غير راضٍ	4) غير راضٍ مطلقًا	5) لا رأيَ/ لا أعرفُ
S2_1 مؤسّسات المجتمع المدني تقوم بدورها، بحرفيّة ومهنيّة.					
S2_2 بعض مؤسّسات المجتمع المدنيّ تقدم خدمات، على صعيد التّدخلات الإنسانية.					
S2_3 بعض مؤسّسات المجتمع المدنيّ زادت الوعي لديَّ، حول قضايا مجتمعيّة متعدّدة.					
S2_4 بعض مؤسّسات المجتمع المدنيّ، تلعب دورًا أساسيًّا في الرّقابة، على دور المؤسّسات الرّسميّة.					
S2_5 بعض مؤسّسات المجتمع المدنيّ، قامت بالدّفاع عن قضايا حقوقيّة، أعلم عنها.					

S2_6 من خلال مشاهدتك، برأيك، ما هو القطاع الّذي تنشط به مؤسّسات المجتمع المدني، بشكل أكثر؟

1) الأمن والدّيمقراطيّة. 2) الشّفافية والنّزاهة. 3) القانون والحقوق. 4) التّمكين الاقتصادي.
5) المرأة والدّور الاجتماعي. 6) الزّراعة. 7) الصّحة. 8) البيئة. 9) الشّباب. 10) الإعلام.

S2_7 كيف تصف/ين انخراطك/ مشاركتك، بأنشطة وعمل مؤسّسات المجتمع المدني؟

1) دائمة. 2) غالبًا. 3) أحيانًا. 4)نادرًا. 5) مطلقًا.

S2_8 هل سبق وأن استفدت من أنشطة وخدمات مؤسّسات المجتمع المدنيّ؟

1) دائمًا. 2) غالبًا. 3) أحيانًا. 4) نادرًا. 5) مطلقًا.

S2_9 أكثر المصادر رصدًا لأخبار مؤسّسات المجتمع المدني وفعالياته.

	1) نعم	2) لا
S2_91 وسائل الإعلام.		
S2_92 وسائل التّواصل الاجتماعي.		
S2_93 صفحات المؤسّسات ذاتها.		
S2_94 أقارب ومعارف.		
S2_95 آخر _____		

S3 ماذا ننتظر من المجتمع المدنيّ؟

S3_1 أين ترى دور مؤسّسات المجتمع المدني، بشكل أساسيّ، أين يجب أن يكون؟

1. التّدخلات الطّارئة على الصّعيد الإنساني (مساعدات للفقراء، برامج تمكينيّة، خدمات صحيّة...).
2. الدّور الرّقابي على الفساد والمحاسبة المجتمعيّة (تفعيل أدوات مساءلة، حول الشّفافية والنّزاهة، في أداء المؤسّسات المختلفة).
3. زيادة الوعي المجتمعيّ، وبناء المعرفة (زيادة وعي المجتمع حول القضايا الاجتماعية المختلفة)
4. الضغط والمناصرة لتغيير السياسات القائمة (العمل على تغيير السّياسات، الّتي تتّبعها الحكومة وغيرها، من المؤسّسات الدّولية الفاعلة).
5. أخرى (حدد: _____)

البيانات الدّيموغرافيّة:

Age العمر:

1. 18 – 24 2. 25-35 3. 36-45 4. 46-55 5. أكبر من 55.

Educالمستوى التّعليمي:

1. ابتدائي. 2. إعدادي 3. ثانوي 4. كلية/ معهد. 5. بكالوريوس. 6. ماجستير فأعلى.

Work الحالة العمليّة:

1. يعمل. 2. لا يعمل.

Income متوسّط دخل الأسرة الشّهري (بالشيقل):

1) أقلّ من 1500 2) 1500-2500 3) 2501-3500

4) 3501-4500 5) 4501-5500 6) أكثر من 5500

ملحق رقم 2: محاور وأسئلة المجموعات البؤرية

محور المعرفة

- ما هي مؤسّسات المجتمع المدنيّ، بنظر المبحوثين؟ هل من الممكن تقديم أمثلة حولها؟
- ما هي المؤسّسات الفاعلة في مجتمعكم؟ وما هو تصنيفك لهذه المؤسّسة (حكوميّة، خاصة، أهليّة)؟
- كيف يرى المبحوث/ة دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في الإطار العام؟
- ما هي القطاعات، الّتي تنشط فيها مؤسّسات المجتمع المدنيّ في مجتمعكم؟
- كيف تصفون آلية التّواصل، مع مؤسّسات المجتمع المدني في مجتمعكم؟

الرّضا عن أداء مؤسّسات المجتمع المدني

- كيف تقيّمون عمل مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعكم؟ هل من الممكن تقديم أمثلة حولها؟
- هل يوجد تدخّلات ملموسة في مجتمعكم، من قبل مؤسّسات مجتمع مدني؟ ما هي التّدخلات وكيف تصفونها؟
- كيف تقيّمون فعاليات المؤسّسات؟ وهل تلمسون أثرها في مجتمعكم؟
- كيف، من الممكن، لمؤسّسات المجتمع المدني أن تصل لأكبر عدد من الأفراد؟
- ما هو تقييمكم لخطاب مؤسّسات المجتمع المدني، وتواصله مع الأفراد في مجتمعكم؟
- كيف تعرفون عن أخبار مؤسّسات المجتمع المدني، وكيف تصفونها؟

التّطلعات

- إذا ما أتيحت لكم الفرصة لتوجيه عمل مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ما هي القطاعات الّتي ستوجّهونها نحوها وكيف؟
- إذا ما أتيحت لكم فرصة في الانخراط بعمل مؤسّسات المجتمع المدني، ما هو الدّور الذي ترغبون بالانخراط به؟
- ما هي القطاعات التي قد تكون إفادتها أكبر في المجتمع المدنيّ؟

ملحق رقم (3): قياس درجة رضا المبحوثين/ات، عن أداء مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وفقًا لمتغيّر الجنس

		الجنس		Group Total
		ذكر	أنثى	% Col
		% Col	% Col	
S2_1 مؤسّسات المجتمع المدني تقوم بدورها بحرفيّة ومهنيّة.	راضٍ جدًّا	6.5%	9.2%	7.8%
	راضٍ	33.8%	37.2%	35.4%
	غير راضٍ	31.6%	25.8%	28.8%
	غير راضٍ مطلقًا	12.1%	7.3%	9.7%
	لا رأي/ لا أعرف	16.0%	20.5%	18.2%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S2_2 بعض مؤسّسات المجتمع المدنيّ تقدم خدمات، على صعيد التّدخلات الإنسانيّة.	راضٍ جدًّا	6.0%	10.0%	8.0%
	راضٍ	47.9%	51.7%	49.8%
	غير راضٍ	21.7%	15.1%	18.5%
	غير راضٍ مطلقًا	9.2%	5.3%	7.2%
	لا رأي/ لا أعرف	15.2%	18.0%	16.6%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S2_3 بعض مؤسّسات المجتمع المدني زادت الوعي لديّ، حول قضايا مجتمعيّة متعدّدة.	راضٍ جدًّا	8.5%	10.7%	9.6%
	راضٍ	40.7%	42.5%	41.6%
	غير راضٍ	21.2%	14.7%	18.1%
	غير راضٍ مطلقًا	12.4%	8.8%	10.6%
	لا رأي/ لا أعرف	17.2%	23.2%	20.1%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S2_4 بعض مؤسّسات المجتمع المدني تلعب دورًا أساسيًّا، في الرّقابة على دور المؤسّسات الرسمية.	راضٍ جدًّا	5.4%	9.3%	7.3%
	راضٍ	26.5%	24.1%	25.3%
	غير راضٍ	16.2%	14.1%	15.1%
	غير راضٍ مطلقًا	28.3%	21.9%	25.1%
	لا رأي/ لا أعرف	23.7%	30.7%	27.1%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S2_5 بعض مؤسّسات المجتمع المدني، قامت بالدّفاع عن قضايا حقوقية، أعلم عنها.	راضٍ جدًّا	8.0%	9.3%	8.6%
	راضٍ	31.0%	32.2%	31.6%
	غير راضٍ	20.4%	17.6%	19.0%
	غير راضٍ مطلقًا	18.4%	13.1%	15.8%
	لا رأي/ لا أعرف	22.2%	27.8%	24.9%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%

ملحق رقم (4): قياس درجة المعرفة لدى المبحوثين/ات، حول مؤسّسات المجتمع المدني، وفقًا لمتغيّر المشاركة، والنّشاط والانخراط.

		S2_7 كيف تصف انخراطك/ مشاركتك بأنشطة وعمل مؤسسات المجتمع المدني؟		Group Total
		مشارك ومنخرط بالأنشطة	غير مشارك وغير منخرط بالأنشطة	Col%
		Col%	Col%	
S1_1 مؤسّسات المجتمع المدنيّ، هي مؤسّسات غير ربحيّة، ولا تسعى للرّبح.	موافق بشدة	11.6%	4.8%	6.5%
	موافق	47.9%	31.6%	35.7%
	غير موافق	23.8%	32.5%	30.3%
	غير موافق بشدة	11.9%	12.0%	12.0%
	لا رأي/ لا أعرف	5.0%	19.0%	15.5%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S1_2 مؤسّسات المجتمع المدني (الأهلية)، تعبّر عن المجتمع الفلسطيني واحتياجاته.	موافق بشدة	14.5%	5.5%	7.7%
	موافق	61.1%	53.0%	55.0%
	غير موافق	14.5%	20.2%	18.7%
	غير موافق بشدة	6.6%	6.9%	6.8%
	لا رأي/ لا أعرف	3.3%	14.5%	11.7%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S1_3 ترى/ين أنّ النّقابات العماليّة والحقوقيّة تنخرط بشكل مباشر، في عمل مؤسّسات المجتمع المدني.	موافق بشدة	11.2%	4.1%	5.9%
	موافق	47.2%	28.1%	32.9%
	غير موافق	20.5%	22.7%	22.1%
	غير موافق بشدة	11.6%	11.9%	11.8%
	لا رأي/ لا أعرف	9.6%	33.2%	27.2%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S1_4 يوجد لدى مؤسّسات المجتمع المدني، رؤيا وأهداف واضحة، بالنّسبة لي.	موافق بشدة	13.9%	4.8%	7.1%
	موافق	54.6%	35.1%	40.0%
	غير موافق	18.2%	24.2%	22.7%
	غير موافق بشدة	8.6%	12.0%	11.1%
	لا رأي/ لا أعرف	4.6%	24.0%	19.1%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S1_5 أستطيع أن ألمس أثر عمل مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع.	موافق بشدة	11.0%	4.0%	5.8%
	موافق	52.8%	35.9%	40.2%
	غير موافق	22.3%	26.1%	25.1%
	غير موافق بشدة	8.3%	17.0%	14.8%
	لا رأي/ لا أعرف	5.6%	17.0%	14.1%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%
S1_6 خطاب المجتمع المدني، هو خطاب مفهوم وواضح.	موافق بشدة	16.6%	5.6%	8.4%
	موافق	46.4%	33.6%	36.8%
	غير موافق	21.2%	24.9%	24.0%
	غير موافق بشدة	10.3%	12.6%	12.0%
	لا رأي/ لا أعرف	5.6%	23.3%	18.8%
Group Total		100.0%	100.0%	100.0%

ملحق رقم (5): المعرفة حول مؤسّسات المجتمع المدني، وعملها حسب المناطق (أوافق بشدّة + أوافق)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	مناطق الـ48	القدس	المجموع
مؤسّسات المجتمع المدني (الأهلية)، تعبّر عن المجتمع الفلسطيني واحتياجاته.	64.8%	51.6%	64.9%	91.6%	63%
يوجد لدى مؤسّسات المجتمع المدني، رؤيا وأهداف واضحة، بالنسبة لي.	56.5%	37.0%	50.2%	29.5%	47%
أستطيع أن ألمس أثر عمل مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع.	47.4%	38.1%	51.2%	57.9%	46%
خطاب المجتمع المدنيّ، هو خطاب مفهوم وواضح.	57.9%	28.8%	53.2%	22.1%	45%
مؤسّسات المجتمع المدنيّ، هي مؤسّسات غير ربحية، ولا تسعى للرّبح.	44%	34%	48%	53%	42%
ترى/ين أنّ النّقابات العمّاليّة والحقوقية، تنخرط بشكل مباشر، في عمل مؤسّسات المجتمع المدني.	43.4%	37.0%	40.0%	20.0%	40%

ملحق رقم (6): الرّضا حول أداء مؤسّسات المجتمع المدني وعملها، وفقًا لمتغيّر المناطق

	الضفة الغربية	قطاع غزة	مناطق الـ48	القدس	المجموع
بعض مؤسّسات المجتمع المدني تقدم خدمات، على صعيد التّدخلات الإنسانية.	58.8%	46.0%	70.2%	71.6%	57.7%
بعض مؤسّسات المجتمع المدني زادت الوعي لديّ، حول قضايا مجتمعيّة متعدّدة.	57.8%	40.2%	56.1%	47.4%	51.2%
مؤسّسات المجتمع المدني تقوم بدورها، بحرفيّة ومهنيّة.	51.8%	30.5%	50.2%	31.6%	43.3%
بعض مؤسّسات المجتمع المدني، قامت بالدّفاع عن قضايا حقوقيّة، أعلم عنها.	47.2%	27.2%	56.6%	17.9%	40.2%
بعض مؤسّسات المجتمع المدني، تلعب دورًا أساسيًّا، في الرّقابة على دور المؤسسات الرسمية.	35.1%	22.5%	51.7%	17.9%	32.6%

ملحق رقم (7): القطاعات الّتي يرى المواطنون أنّ مؤسّسات المجتمع المدني تنشط بها، وفقًا لمتغير المناطق

	الضفة الغربية	قطاع غزة	مناطق الـ48	القدس	المجموع
المرأة والدّور الاجتماعي.	23.1%	23.6%	18.5%	23.8%	22.5%
التّمكين الاقتصاديّ.	16.8%	12.7%	24.9%	34.5%	18.3%
الزّراعة.	13.7%	11.2%	15.1%	22.6%	13.9%
الصّحة.	21.7%	11.8%	3.4%	0.0%	13.7%
القانون والحقوق.	6.7%	17.0%	14.6%	2.4%	11.0%
الشّبابية.	7.4%	10.4%	6.3%	14.3%	8.6%
الإعلامية.	4.3%	3.7%	4.9%	0.0%	3.9%
الأمن والديمقراطية.	3.3%	4.0%	3.9%	1.2%	3.5%
الشفافية والنزاهة.	1.4%	4.9%	4.4%	0.0%	2.9%
البيئة.	1.6%	0.6%	3.9%	1.2%	1.7%
	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

تواصلوا معنا

info@Vamleh.org | www.Vamleh.org

Find us on social media : **7amleh**